الديوانية الكويتية

تأثيرها السياسي والاجتماعي والثقافي

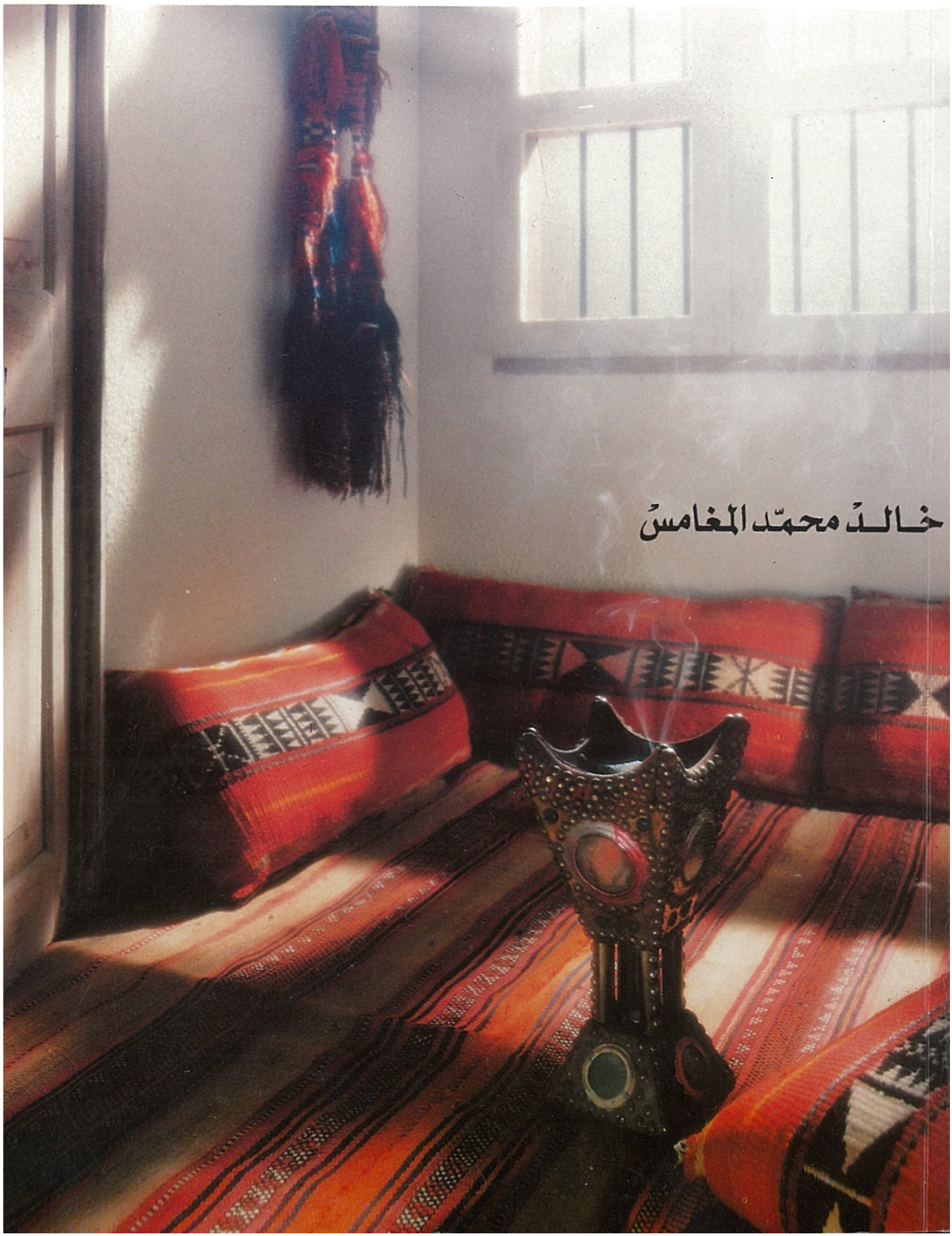

خالد محمد المغامس

صورة الغلاف من مجموعة بو شهري التجارية

الديـــوانية الكويتيـــــة

وتأثيرها السياسي والاجتماعي والثقافي

الديوانيـة الكـويتيـة

وتأثيرها السياسي والاجتماعي والثقافي

تأليف

خالد محمـد المغامس

الطبعة الثانية منقحة ومزيدة

١٩٩٢

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وأمرهم شورى بينهم . .﴾

صدق الله العظيم

سورة الشورى ـ ٣٨

إهداء

إلى أولئك الرعيل من الأجداد والآباء الذين قاسوا شظف العيش وأهوال البحر وجدب الصحراء وحرها اللافح ومع ذلك لم يتوانوا لحظة في غرس بذور المحبة والتآخي وفي البحث عن العلم والمعرفة من أجل تطوير مجتمعهم منتهجين في ذلك سبيل الشورى كنظام لممارسة حياتهم.

وإلى أرواح شهداء بلادي الذين ضحوا بحياتهم في سبيل تحرير الوطن وفي أن يعيش أهلنا أحراراً كرماء

إليهم أهدي هذا الكتاب.

خالد المغامس

١٩٩٢/٣/٢٧

الكويت

تمهيد

إن بناء الدولة المعاصرة لا توقفه قصر مساحة أرض أو عدد سكانها وإنما تخلقه عزيمة الرجال وإصرارهم وطموحاتهم وهذا ما حققه رجال الكويت من العمل والتضحيات إلى أن وصلت الكويت إلى مكانتها الرائدة بين دول العالم. ولم تتوقف مسيرة الحياة المتشعبة والمتعددة التي شملت بناء الإنسان الكويتي ومفاهيمه نحو ذاته ووطنه فلقد أصبحت التجربة الديمقراطية في الكويت من أنجح التجارب والتي افتقرت إليها العديد من دول العالم الثالث، وأصبحت الديمقراطية نبراسا ونبعا للحرية واستطاعت الكويت أن تحقق الشيء الكثير.

وبما أن التجربة الديمقراطية الكويتية مميزة في منطقة الخليج والعالم العربي فإنه تبرز أيضا «الديوانية الكويتية» كنمط مميز وفريد في المنطقة والتي لها موقع كبير في نظامنا الاجتماعي والسياسي، فهي تشكل أحد أعمدة العادات الموروثة والتقاليد الصميمة المتأصلة في التركيبة الاجتماعية والتي ورثناها عن أجدادنا وآبائنا منذ نشأة هذا الوطن لا يمكن الاستغناء عنها.

إن الهدف من هذه الدراسة هو الإجابة على العديد من الأسئلة التي ترد إلى الذهن حول طبيعة الديوانية وإيجاد الإجابة الشافية قدر استطاعتنا، فهي مساهمة متواضعة منا لوضع لبنة من أجل توضيح الدور الذي تلعبه الديوانية في حياتنا، فمنذ أن تفتحت أعيننا على هذه الأرض

الطيبة ونحن نسمع ترديد تلك الجمل الشعبية الجميلة والتي لها وقع جميل في آذاننا ونفوسنا كالقول «أنا ذاهب إلى الديوانية» أو «نراك في الديوانية» أو «أنا قادم من الديوانية» تلك الجملة الجميلة وتلك الكلمة «الديوانية» ماذا تعني لنا في قاموسنا المحلي؟ وما موقعها من تراثنا ونظامنا الاجتماعي؟.

كل هذه التساؤلات وغيرها التي ترد إلى الذهن حول طبيعة «الديوانية» تجعلنا نجد في البحث عن دورها في تاريخنا المحلي وحياتنا العادية ومدى تأثيرها علينا من خلال ممارستنا لحياتنا الاجتماعية والثقافية والسياسية.

ومن هنا نرى بداية قبل الدخول حول تأثير الديوانية الاجتماعي والسياسي سواء قبل النفط أو بعده وانعكاسات ذلك على حياتنا النيابية أن نحدد أصل تلك الكلمة لغويا وتاريخيا وأن نعرف من أين جاءت.

* * *

المدخل

الاصل اللغوي والتاريخي

جاء في المنجد أن كلمة «ديوان» وجمعها دواوين وديـاوين تعني مجتمع الصحف أي الكتاب الذي تجمع فيه قصائد الشعراء، أو الكتاب يُكتب فيه أهل الجندية وأهل العطية وسواهم، أو المكان الذي يجتمع فيه لفصل الدعاوي، أو النظر في أمور الدولة.

وكلمة «الديوان» كما جاء في دائرة المعارف الإسلامية مشتقة من كلمة فارسية افترض وجودها وهي «ديوان» وتمت هذه الكلمة بسبب لـ «دبير» أي الكاتب ويقال أن لها صلة بكلمة دب الآشورية.

وقد ذكر ابن خلدون في مقدمته أن أصل هذه التسمية أن كسرى نظر يوما إلى كُتاب ديوانه وهم يحسبون على أنفسهم كأنهم يتحادثون فقال «ديوانه» أي مجانين بلغة الفرس فسمى موضعهم بذلك وحذفت الهاء لكثرة الاستعمال تخفيفا فقيل «ديوان». وهي سجلات الحساب العامة وكانت باليونانية في الشام ومصر وبالفهلوية في بلاد فارس في السنين الأولى من الفتح العربي الإسلامي ثم نقلت إلى العربية في زمن عمر بن الخطاب وظلت تكتب بهذه اللغة في هذا الوقت.

وأطلق الاسم بعد ذلك على مكاتب بيت المال ومن ثم توسع في

مدلوله فعرفت به حكومة الخلفاء العباسيين، بل أطلق في عهد صلاح الدين على الخليفة نفسه. ومعناه أيضا شبه الوزارة عند العرب بعد الفتح، فهناك «ديوان الزمام» وهو الذي تمسك به سجلات الدخل والخرج، و«ديوان التوقيع» وهو ديوان المحاسبة الذي كان يقوم رئيسه بمراجعة حساب الولاة. و«ديوان البر» الذي أنشأه علي بن عيسى وزير الخليفة العباسي المقتدر، وهو الديوان الذي كان ينتظر على بعض الضياع التي جعلها هذا الوزير من الأوقاف. أما «ديوان الخاتم» الذي أنشأه معاوية بن أبي سفيان فقد ظل إلى منتصف عهد العباسيين.

كما تدل كلمة «ديوان» في العربية والفارسية والتركية على مجموعة قصائد شاعر من الشعراء، ويرتب مثل هذا الديوان عادة ترتيبا أبجديا بحسب القافية. كما يدل «الديوان» أيضا على بناء كبير تجبى فيه المكوس وينزل به التجار الأغراب ويستعمل أيضا مخزنا للبضائع ودارا للمقاصة.

* * *

مفهوم الديوانية الكويتية

أشرنا فيما سبق إلى كلمة «ديوان» وما تعنيه لغـويا وتـاريخيا إلا أن تلك الكلمة تختلف في المفهوم الكويتي عنها في أصل اللغة.

«فالديوانية» تعني مكـانا منعـزلا من البيت له بـاب خارجي يتخـد خصيصا لجلوس الرجال وهي بمثابة ناد يضم مجموعات من النـاس تشكل مجتمعـاً صغيـراً حيث يتـداولـون في مختلف شؤون الحيـاة من معيشيـة أو تجارية أو سياسية أو أدبية وفكرية.

ولمجتمعات الدواوين هذه تأثيرٌ ودورٌ في بلورة الأمور وتحليلهـا فهي أشبه ما تكون بالبرلمانات إلا أنها ليست لها الصبغة القانونية التي تتمتع بها البرلمانات وليس لها حصانات، لذلك فالحوار الذي يدور فيها يأخذ طابـع الصـدق والصراحة والحـرية الكـاملة بعفويـة تامـة وبدون تكلف. وهي ليست مقتصرة عـلى أناس بـذاتهم وإنما هي عـامة للجميـع يؤمها الـداني والقـاصي المتعلم وغير المتعلم لكنهـا أيضا تضم أنـاسا متقـاربين في الفهم متفقـين في الرأي متسـاوين في المـزاج وهـذه الـدواوين منتشرة في مختلف الأحياء والمناطق من البلاد فلا يمكن أن تجد حيا من أحيائها قديما أو منطقة من مناطقها حديثا دون أن تخلو منها وليس معنى ذلك أن كـل مجتمع منهـا

خاص بأبناء الحي أو المنطقة لكنه مفتوح للجميع من هنا وهناك حيث تجد فيها مستويات شتى من الناس في ثقافاتهم وفي حالاتهم الاجتماعية وغير الاجتماعية بل في مذاهبهم وعقائدهم.

وفي هذا المجتمع الصغير يتحاور الرواد مرة بهدوء ومرات بحدة مرة لا تسمعهم إلا همساً ومرة لا تسمع إلا صراخهم.

هذا ويذهب البعض إلى أن أساس نشأة الديوانية أنها جاءت من بيوت الشعر لدى البدو حيث كان الأعراب يخصصون جزء من بيت الشعر لاستقبال ضيوفهم. وقد ظهرت «الديوانية» كمكان يتجمع فيه الرجال مع بداية نشوء مدينة الكويت وظهور البيوت الحجرية وقد انتقلت الفكرة مع العائلات القبلية التي وفدت من الجزيرة العربية ثم بدأت تتطور الفكرة شيئا فشيئا إلى أن أصبحت كما هي معروفة بشكلها الحالي.
هذا ويذهب البعض من كبار السن عندنا إلى القول بأن أول ديوان ظهر في الكويت كان مضيف وديوان أول حاكم للبلاد حينذاك وهو صباح الأول.

الفصل الأول

الديوانية والمجتمع الكويتي قديما

خريطة مدينة الكويت القديمة

المجتمع الكويتي ما قبل النفط

تقع الكويت في أقصى الخليج العربي وهي على شكل مثلث ضلعه الشمالي في جنوبي العراق وضلعه الجنوبي على حدود المملكة السعودية وضلعه الشرقي على شاطىء الخليج العربي.

والكويت تصغير لكملة «كوت» وهي تعني القلعة أو الحصن وسميت بهذا الاسم لوجود حصن صغير كان قائما وقد بناه في أواخر القرن الحادي عشر الهجري «محمد بن عريعر) زعيم بني خالد.

وأول من شاد فيها البيوت الحجرية هم آل الصباح والعائلات الأخرى التي وفدت معهم حيث اتخذوها لهم مقرا.

إلى ماقبل الخمسينات من القرن الحالي لم يكن المجتمع الكويتي يتمثل سوى في مدينة صغيرة قابعة على شاطىء الخليج وتتسم بطابع المدينة الصحراوية العربية وتعرف بمدينة الكويت يحيطها سور كبير وهو بمثابة المثال الحي لتضامن الكويتيين وقد بني هذا السور في عهد الشيخ «سالم المبارك الصباح من ١٧ مايو - ٢٢ يونيو عام ١٩٢٠ وذلك على أثر معركة حمض ١٥/مايو ١٩٢٠» وكذلك لصد هجمات الاخوان على المدينة، وقد تطوع أهالي الكويت جميعهم كل بمجهوده أو ماله لبنائه

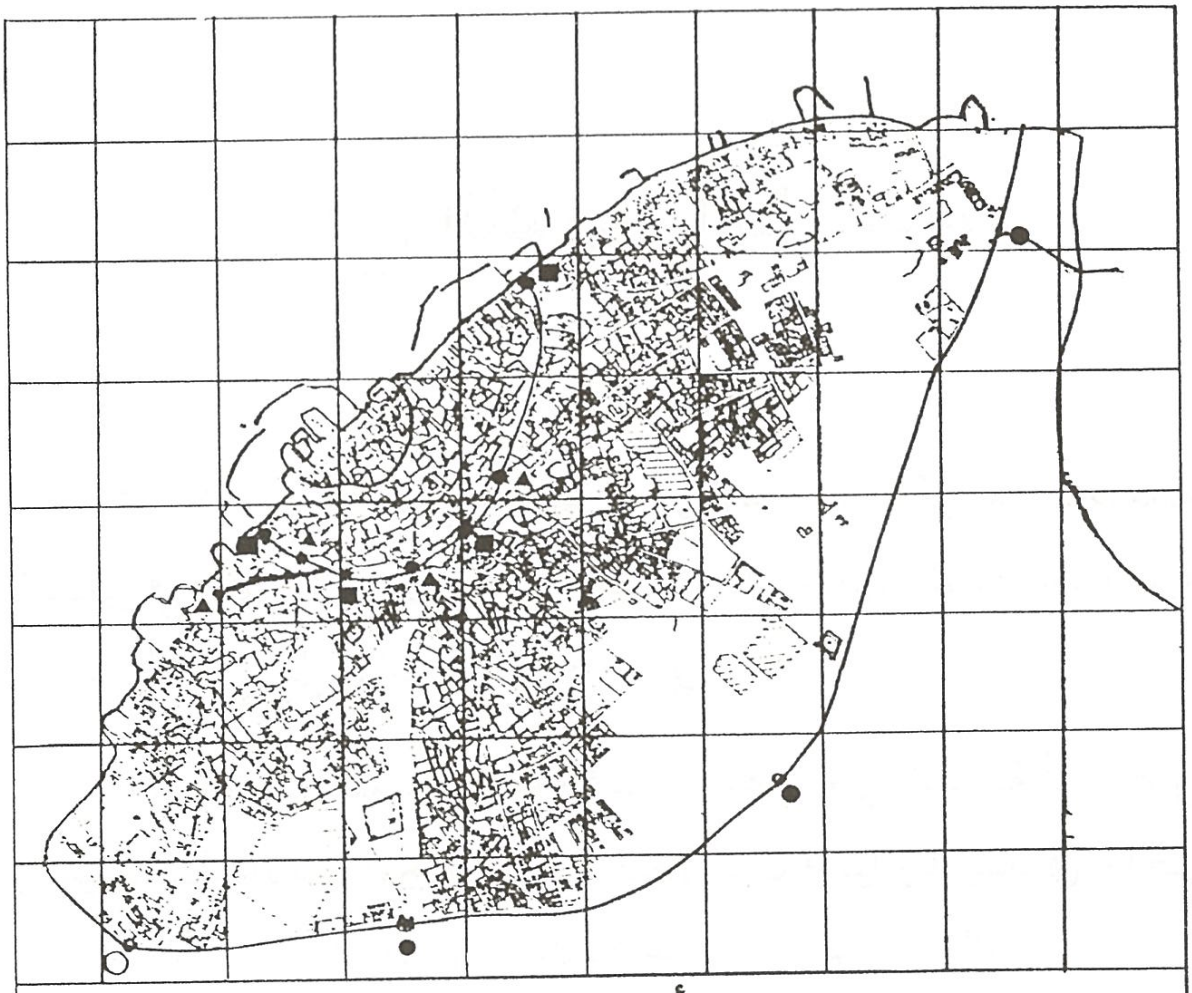

أسوار الكويت

السور الأول 1760 * السور الثاني 1811 * السور الثالث 1920

السور الثاني

- ■ بوابة ابن بطي
- ▲ بوابة القروية
- ■ بوابة العبدالرزاق
- ■ بوابة الشيخ
- ■ بوابة السبعان
- ▲ بوابة المديريس
- ■ بوابة ابن سعود (الفداغ أو عنزة)
- ▲ بوابة البدر (امتداد اضافي للسور)

السور الثالث

- ● بوابة المقصب
- ● بواب الجهرا
- ● بوابة الشامية
- ● بوابة الشعب (البريعصي)
- ● بوابة دسمان.

وكانوا يعلمون فيه ليلا ونهار حتى تم بناؤه في شهرين. وقد بلغ طول هذا السور حوالي خمسة أميال تتخلله خمس بوابات كبيرة وتسمى باللهجة الكويتية «دروازات» وأصلها لفظة فارسية وتعني البوابة وهي: دروازة بنيد القار، البريعصي، نايف أو الشامية، الجهراء، المقصب.

يبلغ ارتفاع السور نحو أربعة أمتار في حين بلغ سمكه في بعض الأماكن مترا يحيط بمدينة مساحتها ٧٥٠ هكتار وقد تم هدم هذا السور في شتاء عام ١٩٥٧ (٤/ فبراير ١٩٥٧) ولم يتبقى منه سوى البوابات كمركز خالد لكفاح الكويتيين في الحفاظ على مدينتهم. «ويعتبر هذا السور هو الثالث حيث تم بناء أول سور في ١٣/ديسمبر ١٧٦٠ وحدوده تبدأ من نقعة سعود غربا على الساحل القريب من البنك المركزي الحالي ويأخذ نصف دائرة ينتهي طرفها في الساحل الآخر على بعد أمتار من الديوان الأميري شرقا». وقد بلغ طول هذا السور (٧٥٠) مترا فقط يحيط بقرية صغيرة مساحتها حوالي ١١ر٢٧٥ هكتار (الهكتار يساوي عشرة آلاف متر مربع).

أما السور الثاني فقد أنشيء عام ١٨١١ ثم جرى ترميمه عام ١٨٤٥ عندما عزم بندر السعدون (شيخ المنتفك) على غزو الكويت وكان له سبع بوابات بعد ترميمه ثم أضيفت له البوابة الثامنة (بوابة البدر) وبلغ طول هذا السور حوالي ٢٣٠٠م وبلغت مساحة المدينة حوالي (٧٢٤)كم.

لم تكن مدينة الكويت التي امتدت على طول شاطيء «جون الكويت» لأميال قليلة مزدحمة بالسكان نظرا لصغر مساحتها بل كان كل ما فيها عدة أحياء رئيسية يفصل بنها شارع رئيسي يصل ما بين أهم

أسواقها وشاطىء الخليج. فالقسم الشمالي منه مقسوم إلى قسمين، فالذي يلي البحر يسمى «الشرق» والذي يلي البر يسمى «المرقاب» أم القسم الآخر فينقسم إلى قسمين أيضا فالذي يلي البحر يسمى «القبلة» والذي يلي البر يسمى «الصالحية» أما حي «الوسط» فيقع وسط المدينة بين الشرق والقبلة، وإلى جانب هذه الأحياء تناثرت بعض الأحياء الصغيرة.

لقد كان لفقر بيئة الكويت الصحراوية وملاصقتهم لشاطىء الخليج أثره إذ تفتحت أعين الكويتيين على البحر فارتبطت حياتهم به ارتباطا وثيقا فاعتمدوا فثي تحصيل رزقهم على ما يذخر به فجابوا إلى مناطق نائية واعتمد المجتمع الكويتي في اقتصادياته على صيد السمك والغوص والسفر وجميع هذه الحرف اتسمت بصفة الجماعية.

مأن بدأ الكساد يدب في حرفة الغوص نتيجة لاكتشاف اللؤلؤ الصناعي في اليابان حتى أخذ المجتمع الكويتي يعاني فترة من الشدة الاقتصادية ومن ثم لم يكن أمامه سوى الاتجاه إلى استثمار السفر وقد نتج عن ذلك أن تغيرت بعض معالم المجتمع الكويتي الذي اتسم بعد ذلك بالطابع التجاري. ولعبت العلاقات الحرفية دورا رئيسيا في تحديد ملامح المجتمع الكويتي القديم.

كانت الأسرة الكويتية بعلاقاتها الأولية وتقاليدها الاجتماعية هي الوحدة الأساسية في التنظيم الاجتماعي، وهي تستمد مكانتها من صلاتها القبلية التي انحدرت منها ومن علاقاتها بالنشاط الحرفي في الغوص أو السفر أو التجارة. لقد كان لكبير الأسرة الكلمة العليا في تصريف أمورها المالية والاجتماعية، والعلاقات العائلية تكاد تمحو شخصية الفرد، وتشترك الأسرة أو جزء منها في سكنى دار واحدة ويرجع السبب في هذا التجمع

إلى ارتباط أفراد الأسرة جميعا بمهنة واحدة وإلى صلات الرحم والمودة التي كانت طابع العلاقات الأسرية. هذا بالاضافة إلى قلة الإمكانيات المادية المتوفرة لدى أفراد الأسرة والتي يتعذر معها استقلالهم في بيوت منفصلة.

لقد كانت معظم المساكن في الكويت القديمة متلاصقة وتتسم بالبساطة ورقة الحال وأكثرها يتكون من طابق واحد، أما بيوت كبار الكويتيين وأثريائهم فتشيد حول ساحتين مستقلة الواحدة منها عن الأخرى تخصص إحداهما بما تحتويه من غرف تطل عليها للنساء في حين تخصص الساحة الثانية بغرفها المطلة عليها كجناح للرجال وتعرف باسم «الديوانية» ولكل جناح مدخله الخاص.

«والديوانية» عبارة عن غرفة مستطيلة منفصلة عن المنزل لها باب خارجي يطل على الحوش «الفناء» منعزل وله باب على الخارج. وهي تكون مفروشة بالزل «السجاد» أو من البسط أو الحصير وتتناثر فيها بعض المساند ويتصدر الغرفة «الوياق» أو «الوجاغ» وهو الموقد الذي تصنع فيه القهوة والشاي فهو حفرة مجوفة مربعة لها حواشي مرتفعة قليلا تبنى عادة من الجص أو الطين وعلى حافتيها مجلسان صغيران أقيم لكل واحد (متكأ) جدار صغير أحدهما يجلس فيه رب البيت بنفسه والثاني لصانع القهوة وأحيانا يوجد خلف المجلس الأخير أو عن يساره مخزن للحطب وحوله بعض الرفوف التي تصف عليها صفا دلال القهوة النحاسية الصفراء والبيضاء ومرش الورد ومباخر العود وعلب البخور والهيل والاستكانات وهي كؤوس زجاجية صغيرة مستطيلة الشكل يشرب فيها الشاي. ومجموع آلات القهوة يسمى (دلالا) جمع (دلة) وهي مؤلفة من أباريق عدة مستوية أشكالها في حين اختلافها في الحجم والأسماء. ومن

تلك الأباريق ما يصنع في نفس الكويت ومنها ما يجلب إليها من الخارج وتسمى آلات الشرب (فناجين) وكما قال الشاعر:

هات اسقني قهوة قشرية فضحت بكر المدام وشنف لي الفناجينا
تدعو الى ما نحو فيه البقاء ولو دعت إلى نحو ما فيه الفناجينا
لو أن ألفا أحاطوا نحو ساحتها قصد النجاة رأيت الألف ناجينا

ومن عادة الجلوس في «الديوانية» أن يتصدرها صاحبها حيث يكون جلوسه بجانب «الوياق» أو «الوجاغ» من ناحية اليمين ثم يليه روادها جلوسا من اليمين إلى اليسار على شكل شبه دائري.

والديوانية كما أشرنا مكان للتجمع والسمر والمناقشة حيث يتبادل فيه الرواد مختلف الأحاديث التي تتناول شؤون حياتهم اليومية.

وفي هذه الدواوين المنتشرة على أرض الكويت تدور حوارات شتى مختلفة تعالج شؤون الحياة وهي كثيرة وتأخذ احداث الساعة نصيبها من الحوار اكثر من غيرها. وفي هذا المجتمع كثير ما تعثر على الحكمة البليغة والفكرة الصائبة والرأي الأصيل ذلك لأن «الدواوين» تضم مستويات شتى من الناس على اختلاف مذاهبهم وتباين ثقافتهم حيث يطلق روادها العنان لسجاياهم وأفكارهم يخوضون في أحاديث شتى ولا يشعرون برقابة ولا يخشون عقابا ولا يحسون بأي حرج فهم متعارفون متفاهمون ولهذا تجد حديثهم خاليا من العقد وأفكارهم وآراءهم صريحة بعيدة عن كل رياء أو زيف فكل عضو من أعضاء هذه الدواوين يجد متنفسا في هذا المجتمع الصغير في بث فكرة أو إبداء رأي يراه أو السؤال عن أمر من الأمور التي تشغل باله أو الاستفسار عن سؤال يريد معرفته فهي أشبه بالمدرسة بالنسبة لكثير من أعضائها.

وتعرف «الديوانية» باسم الاسرة وليس باسم كبيرها ويشار إليها لا باعتبارها مكانا عاما ولكن باعتبارها نظاما اجتماعيا يرمز إلى مكانة الأسرة الاجتماعية. أما بالنسبة لمواعيد افتتاحها فهناك من الدواوين من تفتح أبوابها بعد صلاة الفجر إلى وقت الضحى ويؤمها غالبا كبار السن، وهناك من تفتح أبوابها بعد صلاة العصر أو بعد الصلاتين فقط أي من بعد صلاة المغرب إلى وقت صلاة العشاء إلا أن أغلب الديوانيات كانت تفتح بعد صلاة العشاء ولم يتغير هذا التقليد القديم إلى يومنا هذا.

وفي «الدواوين» يجتمع أبناء الحي الواحد للسمر ومن ثم كانت تفتح أبوابها طيلة شهر رمضان المبارك كما تقام فيها حفلات الأعراس ونحوها حيث قامت بدور اجتماعي كبير آنذاك ولا تزال. هذا وقد بلغ عدد الدواوين في الكويت القديمة كما يشير المؤرخ سيف مرزوق الشملان في كتابه «الألعاب الشعبية الكويتية» الجزء الأول بحوالي مائتين وخمسين ديوانا، حيث كان أول ديوان في منطقة القبلة هو ديوان عبدالله ومبارك الساير قرب المستشفى الأمريكي. أما في منطقة الشرق فإن أول ديوان كان «لشاهين الغانم» وقد أورد مؤرخنا أسماء بعض الدواوين الواقعة على الساحل كنموذج لأن موقع الساحل معروف لا يزال بعضها قائما.

الدواوين في منطقة القبلة المطلة على الساحل:

١ ـ ديوان عبدالله ومبارك الساير.
٢ ـ ديوان أحمد عبدالمحسن الخرافي.
٣ ـ ديوان سيد حامد بك النقيب.
٤ ـ ديوان عبداللطيف سليمان العثمان.

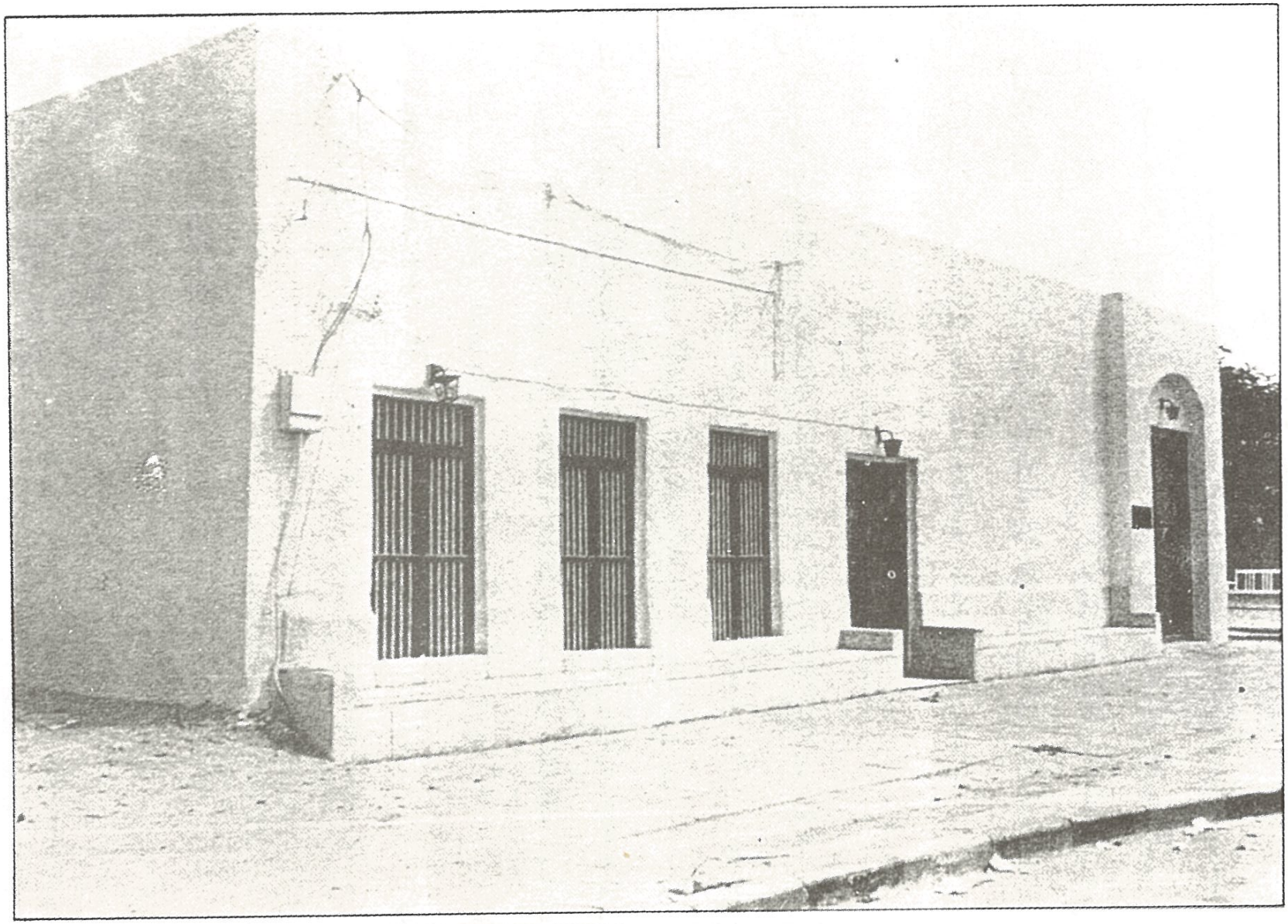

نموذج لواجهة إحدى الدواوين القديمة

٥ ــ ديوان علي مبارك المبارك.

٦ ــ ديوان سعود الرشيدي.

٧ ــ ديوان غانم علي العثمان.

٨ ــ ديوان محمد وثنيان ثنيان الغانم.

٩ ــ ديوان عبدالعزيز العثمان.

١٠ ــ ديوان يوسف بن صقر الصقر.

١١ ــ ديوان حمد العبدالله الصقر.

١٢ ــ ديوان عبدالرحمن محمد البحر.

١٣ ــ ديوان ناصر البدر.

١٤ ــ ديوان مساعد البدر.

١٥ ــ ديوان عبدالله السميط.

١٦ ــ ديوان فهد الفوزان.

١٧ ــ ديوان داود المرزوق.

١٨ ــ ديوان حمد الخالد الخضير.

هـذا ونود أن نضيف أسـماء بعض الدواوين المعـروفة في القبلة ولا تطل على الساحل نذكر منها على سبيل المثال:

١ ــ ديوان الصبيح.

٢ ــ ديوان السديراوي.

٣ ــ ديوان المديرس.

٤ ــ ديوان سيد ياسين.

٥ ــ ديوان عبدالعزيز عبدالمحسن الراشد.

٦ ــ ديوان فليج العلي الفليج.

٧ ــ ديوان يوسف عبدالوهاب العدساني.

٨ ــ ديوان سليمان الرندي.

أما الدواوين التي تلي القبلة من ناحية البر في حي الصالحية فنذكر منها على سبيل المثال:

١ ــ ديوان أحمد الغيث.

٢ ــ ديوان مطلق بن زايد.

٣ ــ ديوان إبراهيم محمد الجسار.

٤ ــ ديوان عبدالعزيز الزامل.

٥ ــ ديوان مشاري عبدالعزيز المشاري.

أما الدواوين التي في الحي الشرقي من قرب قصر السيف فهي:

١ ــ ديوان شاهين الغانم وأولاده.

٢ ــ ديوان ماتقي.

٣ ــ ديوان الشيخ سلمان وسالم الحمود الصباح.

٤ ــ ديوان علي بن الخليفة الصباح.

٥ ــ ديوان الشيخ صباح الناصر الصباح.

٦ ــ ديوان آل معرفي.

٧ ــ ديوان دعيج بن فهد.

٨ ــ ديوان عبداللطيف الخميس.

٩ ــ ديوان سالم بن علي بوقماز.

١٠ ــ ديوان شملان بن علي آل سيف.

١١ ــ ديوان بشر بن يوسف آل الرومي.

منظر لمدينة الكويت ويظهر جانبا من الحي القبلي

١٢ ــ ديوان راشد وجاسم الحساوي .

١٣ ــ ديوان عبدالرحمن العسعوسي .

١٤ــ ديوان احمد اليوسف النصف واخوانه .

١٥ ــ ديوان علي بن حمد بن فضالة .

١٦ ــ ديوان ناصر النجدي .

١٧ ــ ديوان هلال بن فجحان المطيري .

١٨ ــ ديوان مشاري الروضان .

١٩ ــ ديوان احمد المناعي .

٢٠ ــ ديوان جاسم محمد العماني .

٢١ ــ ديوان سعود المضف .

٢٢ ــ ديوان علي بونيان .

٢٣ ــ ديوان راشد بورسلي .

٢٤ ــ ديوان جاسم الغانم .

٢٥ ــ ديوان احمد القضيبي .

٢٦ ــ ديوان عبدالله بن غيث

٢٧ ــ ديوان السيد هاشم النقيب .

٢٨ ــ ديوان حسين بن علي آل سيف .

٢٩ ــ ديوان الشيخ صباح بن صباح .

٣٠ ــ ديوان الشيخ فهد السالم الصباح .

٣١ ــ ديوان صقر الغانم .

٣٢ ــ ديوان ملا صالح بن محمد الملا .

٣٣ ــ ديوان احمد محمد الغانم وأولاده .

٣٤ ــ ديوان الشيخ عبدالله الجابر الصباح

كما هناك ديوان العبدالرزاق وهي لا تطل على الساحل.

أما الدواوين التي تلي منطقة الشرق من ناحية البر في حي المرقاب فنذكر منها على سبيل المثال:

١ ــ ديوان الحمود الشايع.
٢ ــ ديوان الوزان.
٣ ــ ديوان المطلق العصيمي.
٤ ــ ديوان القصمة.

هذا وتميل الأسرة الكويتية إلى التجمع والاستقرار في أحياء تسمى «فرجان» باللهجة الكويتية وتنسب في أسمائها إلى العائلة الكبيرة التي تقطن الحي أو الفريج حيث كانت مكانته كبيرة في النفوس. وقد كان لتلك الأحياء أو الفرجان وما يتخللها من ساحات يلعب فيها الأطفال ويجلسون فيها الكبار آثارها في خلق صلات الود والتعاون بين أفراد المجتمع الكويتي الذين يعرفون بعضهم البعض ويتساعدون حيث انطبعت الحياة الاجتماعية بطابع البساطة التي كان من أبرز معالم حياة الكويتيين الاجتماعية. وكان كبير الفريج هو المسؤول عنه خاصة إذا حدث خلاف بين أشخاص من فريج واحد أو حي واحد، ويعدد لنا المؤرخ سيف مرزوق الشملان في كتابه الذي سبق الإشارة إليه أسماء تلك الأحياء مثل:

حي ابن عثمان، الصقر، البدر، الخالد، الغنيم، سعود وهذه الأحياء الكبيرة تقع على ساحل البحر في القبلة.

أما بالنسبة للأحياء الواقعة في منطقة الشرق ناحية البحر فهناك

حي الشيوخ نسبة للشيوخ الحكام، حي ابن خميس، الشملان ويسمى أيضا ابن الرومي، العسعوسي، النصف، الهلال نسبة إلى هلال فجحان المطيري، المضف، البورسلي.

أما أسماء بقية الأحياء أو الفرجان الواقعة خلف هذه الأحياء وبعيدة عن البحر فهناك: فريج السبت، العداسانة، العتيقي، المديرس، البودي، الفرج، العبدالزاق، القناعات، العجيل، الفلاح، الرندي، عسق، ابن عليوه، السايـر، السبعان لجماعة من قبيلة سبيع، عنزة لجماعة من قبيلة عنزة، العوازم، الرشايدة، المطران، الصوابر، القروية، الحساوية، البحارنة، البلوش، المهارة، العوضية، الصالحية، ابن حمود، اظبية، براحة المبارك، براحة الماص، الميدان المطبة، الفوادرة.

لقد كان لأصحاب الدواوين حينذاك دور في المساهمة بأعمال اجتماعية وسياسية ويشير الأستاذ عبدالله الحاتم في كتابه «من هنا بدأت الكويت» الطبعة الثانية إلى دور الدواوين فيذكر على سبيل المثال «ديوان» الحاج عبدالنبي معرفي الجد الأكبر لعائلة معرفي ويعد ديوانه من المجالس الكبيرة الواقعة في الحي الشرقي حيث يرجع تاريخ هذا المجلس إلى زمن الشيخ جابر العبدالله الصباح الأول حتى زمن الشيخ عبدالله بن صباح الثاني.

كانت أبواب هذا المجلس أو الديوان مفتوح طوال تلك الفترة في الصباح وفي المساء وقد ساهم في عام (١٢٨٥هـ - ١٨٦٨) حتى عام (١٢٨٨هـ - ١٨٧١م) وهي «سنين الهيلك» عندما تأزمت الحالة في الكويت وارتفعت الأسعار واختفت أهم المواد الأولية من الأسواق وعمت

المجاعة وبلغت ذورتها وامتلأت الطرقات والمساجد بالقادمين من البادية ومن سواحل فارس. فقد قام ديوان عبدالنبي معرفي بفتح مخازنه الملأى بالتمر والدبس وكان له وليوسف اليعقوب البدر وسالم بن سلطان الفضل الأكبر في تخفيف حدة المجاعة والتي دامت حتى عام ١٢٨٨هـ - ١٨٧١م.

* * *

دور الدواوين في الحركة الفكرية والثقافية

لقد لعبت «الدواوين» دوراً اجتماعياً وفكرياً وثقافياً في تلك الفترة التي عاشتها كويت السور حيث كانت «الدواوين» هي المرتع الخصب الذي تدور فيه أحاديث الأدب والفقه وتناقل الآراء السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد كان الأدباء ومريدهم يجتمعون فيما بينهم ليتدارسوا الأدب والشعر وقد حفلت جلسات تلك الدواوين بالنوادر والمساجلات وبالرغم من الشمول في الموضوعات فإن الأمر لم يكن يخلو من وجود بعض «الدواوين» التي اختصت بالتدارس في فرع من فروع العلم والأدب.

فقد اختصت مثلا ديوانية الشيخ يوسف بن عيسى القناعي بتدارس علوم اللغة والدين في حين اختصت «ديوانية» عبدالله ملا صالح بتدارس الأدب القديم بعكس ما يدور في بعض الدواوين التي يتدارس روادها معالم الأدب العربي الحديث. لقد كان أغلب رواد الدواوين يتزاورون نظرا لتوافر صلات الأخوة والقرابة والتعارف بينهم.

لقد استطاعت بعض تلك الدواوين أن تلعب دوراً في مؤازرة الحركة الفكرية وأن توليها الصدارة حيث استطاع الشيخ يوسف بن عيسى القناعي بجهوده أن يجمع العديد من كبار أهل الكويت وتجارها

حول فكرة تأسيس مدرسة أهلية نظامية في الكويت فظهرت المدرسة المباركية ثم تلتها المدرسة الأحمدية وقد قام كل من حمد خالد الخضير وشملان بن علي بن سيف في التبرع بخمسة آلاف روبية لإنشاء المدرسة المباركية حيث كانا أعضاء في اللجنة المالية لاستثمار أموال التبرعات، كما ساهم حمد بن عبدالله الصقر في إنشاء المدرسة الأحمدية.

إن أهم ما تمخضت عنه الموجات الفكرية في مطلع العشرينات وبعدها والتي كانت الدواوين هي المرتع الخصب لتلك الموجات أن تم أيضا افتتاح «النادي الأدبي» عام ١٩٢٣ والذي أحدث عند تأسيسه حركة أدبية ويقظة فكرية. ولقد كان النادي الأدبي عبارة عن منتدى يضم جماعة من الشباب الكويتيين آنذاك وكان اشتراك العضوية في النادي روبية واحدة في الشهر وقد عجز الكثير من أعضائه عن تسديد الاشتراك ومن ثم أغلق، وكان النادي يقع في «ديوان» محمد صالح الجوعان في محلة «العدساني» وقد انتخب الشيخ عبدالله الجابر رئيسا له.

* * *

كما تأسست في تلك الفترة أيضا أول مكتبة أهلية في الكويت بفضل جهود جماعة من أبنائها اجتمعوا في منزل الشيخ حافظ وهبة وحضره عبدالحميد الصانع وسلطان إبراهيم الكليب حيث ارتأوا الحاجة إلى فتح مكتبة أهلية وكان أول اجتماع تأسيسي موسع لهذه الغاية حضره كل من: سليمان العدساني، زيد الرفاعي، مرزوق الداود، رجب الرفاعي، عبدالرحمن النقيب، مشاري الحسن، علي فهد الخالد، الشيخ يوسف بن عيسى القناعي. وقد كان الهدف من إقامة تلك المكتبة للحاق بركب

الثقافة والاطلاع وجعلها ملكا مشاعا ومتاحا للجميع فهي بمثابة منتدى للبحث والمطالعة. حيث تم افتتاح المكتبة واتخذت لها مقرا في «ديوانية» بيت «ابن عامر» محلة عنزة على مقربة من المسجد المقام حاليا في دروازة عبدالرزاق.

وظلت هذه المكتبة تتعثر في سيرها حتى تآلفت لجنة من أعيان البلاد عام ١٩٣٦ وقررت الأخذ بيد هذه المكتبة وإقامة بناء خاص لها غير أنها لم تلبث ان ألحقت في العام التالي ١٩٣٧ بإدارة المعارف.

وفي عام ١٩٥١ كان قد أنشىء «نادي المعلمين» وذلك لرفع المستوى الثقافي عن طريق إقامة عدة محاضرات في كل موسم وأصدر مجلة شهرية هي «الرائد» كما تأسست أيضا «جمعية الإرشاد الإسلامية» في صيف عام ١٩٥٢ وذلك بهدف نشر الثقافة الإسلامية وتثبيت العقيدة الصحيحة من خلال إقامة المحاضرات المختلفة وكان تصدر عن الجمعية مجلة «الإرشاد» الشهرية.

وفي عام ١٩٥٢ بدأ ظهور الأندية الرياضية الأهلية حيث كانت البداية في الدواوين، وكان أول نادي رياضي هو «النادي الأهلي» الذي افتتح رسميا في شهر يوليو ١٩٥٢ وكانت بداياته في «ديوانية» مشعان الخضير الخالد.

لقد كان لظهور تلك الأندية الأدبية والثقافية والرياضية المتعددة والتي كانت تصدر عنها مجلات أو صحف تنطق باسمها تأثيراً على نمو الوعي القومي والنهضة الفكرية غير أن هذه الأندية المتنوعة سرعان ما أغلقت لظروف داخلية خاصة في أواخر الخمسينات في عام ١٩٥٨ نظراً

لأنها كانت تتعرض في مناقشاتها واجتماعاتها إلى مسائل كانت تعتبر خارجة عن قوانين تأسيسها. ولقد برز من هذه الأندية بعض الأدباء والشعراء والرياضيين الذين أول من وضع لبنة النضوج الفكري ومصدر قوته في الوقت الحالي.

إن ظهور تك المنتديات لم يلغ دور الدواوين التي كانت المرتع الأول لإنشائها فقد ظلت «الديوانية» تقوم بدورها كمكان للتجمع ذلك أن رواد تلك النوادي كانوا ينتقلون في المساء إلى دواوينهم، وقد أدى تعطيل الأندية إلى عودة «الدواوين» إلى الصدارة وبصورة أكبر كبديل لتلك الأندية حيث بدأت تثار فيها مجمل المشكلات التي كانت تعاني منها البلاد آنذاك مما أدى إلى أن تبرز في بداية الستينات دواوين ذات صبغة سياسية وتمثل توجها سياسيا معينا، ذلك أن النوادي أصبحت وعلى رأسها النادي الثقافي القومي ساحات لتفاعل الأفكار، وما لبثت البلاد أن تأثرت بتجارب التنظيمات السياسية العربية ذات البعد القومي مما أدى إلى تكون الخلايا الأولى لحركة القوميين العرب وحزب البعث العربي الاشتراكي من العناصر المثقفة. وعلى الرغم من تعثر هذين الحزبين في استقطاب قاعدة جماهيرية واسعة نتيجة الظروف الموضوعية المتصلة بواقع الكويت السياسي والاجتماعي إلا أنهما نجحا في تعميق الحس القومي.

* * *

تأثير الدواوين على قيام المجالس التشريعية

لقد كانت حياة الغوص مع التجارة تشكل صلب الحياة الاقتصادية في الكويت قبل عصر النفط قاسية من ناحية نوعية العمل وشكل العلاقات التي كان تحكمه وتوزيع الناتج الاقتصادي ومن ناحية قسوة البحر وظروفه ومخاطره. قبل اكتشاف النفط كانت ميزانية الدولة تعتمد بشكل رئيسي على ما يجبى من المواطنين وبالذات من التجار وأصحاب الأملاك والعقارات من ضرائب.

في تلك المرحلة كان من يملك مصدر تمويل ميزانية الدولة كان يملك وزنا سياسيا ومن هنا فقد كان للتجار ثقل مرموق في سياسة الكويت وقد استمرت تلك الفترة حتى اكتشاف النفط واحتلاله المصدر الأساسي لتمويل ميزانية الدولة وتأثيره الحاسم على النشاط الاقتصادي. لم تكن الدولة في فترة ما قبل النفط تستطيع أن تحكم دون تأييد أصحاب المصالح الاقتصادية ورؤوس الأموال من التجار، وهناك من الأمثلة التي تذكر كشاهد على مدى قوة التجار آنذاك وتأثيرها على الوضع السياسي الداخلي. حادثة هجرة بعض التجار إلى البحرين إثر نزاعهم مع الشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت حيث اضطر كما تشير المراجع إلى السفر بنفسه إلى البحرين لمصالحتهم ودعوتهم إلى العودة وتلبية طلباتهم.

«في نهاية عهد الشيخ سالم الصباح في عام ١٩٢٠ كان الكويتيون أدركوا أهمية المشاركة في تقرير المصير وقبل أن يتم اختيار خلف للشيخ سالم اجتمع وجهاء البلد من أهل الشرق والقبلة في «ديوانية» ناصر البدر واتفقوا على تقديم عريضة تتضمن آراءهم ومطالبهم والتي قام على أساسها أول «مجلس استشاري» في الكويت عام ١٩٢١ حيث تم تشكيله من اثني عشر عضوا برئاسة الحاج حمد الصقر وهو تاجر تمور توفي عام ١٩٣٠، وعقد المجلس جلسات كثيرة ولم يمر وقت طويل حتى بدأت الخلافات تدب بين الأعضاء مما أدى إلى تفكك المجلس ونهايته. أما أسباب إخفاق المجلس في تحقيق ما عقد عليه من آمال فإن د. خليفة الوقيان يشير في كتابه «القضية العربية في الشعر الكويتي» الطبعة الأولى إلى أسباب كثيرة لعل من أهمها أن أعضاءه معينون ولم يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب إلا أنها كانت أول محاولة لتطوير أسلوب الحكم في الكويت».

في العقود الأولى من هذا القرن كانت هناك متغيرات حقيقية هبت على الكويت أولها اكتشاف اللؤلؤ الصناعي مما أدى إلى أن يصيب تجارة اللؤلؤ الطبيعي في مقتل، إذ أنه أسهل منالا وأرخص سعرا وقد كان لهذا الاكتشاف أثره الكبير في حالة الكساد التي عانى منها اللؤلؤ الطبيعي في الثلاثينات.

أما المتغير الثاني فهو حالة المد الوطني التي ظهرت في المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الأولى فشهدت فلسطين انتفاضات واسعة ضد بدايات الغزو الصهيوني، وشهدت مصر ثورة ١٩١٩ وشهد العراق ثورة ١٩٢٠ ضد الإنجليز.

أما المتغير الثالث فإنه يتمثل في اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي بكميات تجارية وبدء مرحلة جديدة من الصراع على النفوذ بين الدول الكبرى آنذاك.

وسط كل تلك المتغيرات كانت هناك أعداد من الكويتيين يعملون بين موانىء المنطقة فينتقلون بين دولها وكان للمد الوطني في تلك البلدان وخاصة العراق تأثيره على توجهات أولئك الرجال، ففي فترة الثلاثينات من عامي ١٩٣٧ و١٩٣٨ والأعوام التي سبقتها شهدت الكويت تحولا في الأفكار والمفاهيم أشاع الوعي السياسي والفكري بين الناس الأمر الذي لم تشهد له البلاد في تاريخها وكان من نتائج هذا الوعي أن قامت منظمات تعمل على إيقاظ الناس وتوعيتهم في كل من البحرين وعمان ودبي، هذا التحول كان متوقعا حصوله في الكويت حيث برزت المطالبة بقيام المجلس التشريعي قادتها فئة التجار وذلك من أجل إشراكها في شؤون وأمور البلاد وفي اتخاذ القرارات الأساسية مع الحاكم.

لم تكن مطالبة الحاكم آنذاك الشيخ أحمد الجابر بالمشاركة في الحكم مفاجئا له عندما توجه لفيف من رجال البلاد وأحرارها إلى الشيخ أحمد الجابر الذي أبدى موافقته على تشكيل مجلس تشريعي للبلاد. وقد شكلت على الفور لجنة نزيهة لاختيار الناخبين ودعوتهم لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي، وهذه اللجنة تكونت من الشيخ يوسف بن عيسى القناعي والحاج أحمد الحميضي والحاج محمد الثنيان الغانم حيث عقدت اجتماعاتها في «ديوانية» يوسف المرزوق وتم خلالها تحديد أسماء الناخبين. وقد جرت الانتخابات للمجلس في «ديوانية) آل الصقر حيث تم انتخاب (١٤) عضوا وقد وجه الأعضاء المنتخبون الذين اجتمعوا في «ديوانية»

أحدهم وهو عبدالله الصقر الدعوة إلى الشيخ عبدالله السالم ليتولى رئاسة المجلس لما يتحلى به من تأييده للمطالبة الشعبية.

وظهر المجلس التشريعي في ٢٩/يونيو من عام ١٩٣٨ والذي كان يعد أول برلمان شعبي في المنطقة يمارس المشاركة في الحكم حين كانت المنطقة ترسف تحت نير الاستعمار البريطاني، واختير خالد سليمان العدساني سكرتيرا للمجلس وقد قام ذلك المجلس بمجهودات عظيمة آنذاك حيث أصدر سلسلة من القوانين المنظمة ساهمت في تطوير الكويت.

وفي شهر يوليو من عام ١٩٣٨ أي بعد تشكيل المجلس مباشرة وبإيعاز منه تأسست «كتلة الشباب الوطني» حيث جرى انتخاب أعضاء مجلس إدارتها في «ديوانية» الشيخ يوسف بن عيسى القناعي وتم انتخاب اثني عشر عضوا حيث انتخب السيد احمد زيد السرحان سكرتيرا كما اختير السيد عبداللطيف محمد ثنيان الغانم رئيسا فخريا لها.

وفي أواخر أيام المجلس التشريعي والخلافات على أشدها بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وفي خضم هذه الخلافات حل المجلس في ١٧/ديسمبر ١٩٣٨ بعد مرور ستة أشهر من قيامه وتم إلغاء الكتلة وختم على مقرها وانتهت بذلك دورة تلك الأيام وأحلامها، وفي تقييمه لإنجازات مجلس ١٩٣٨ يشير الدكتور محمد الرميحي «إلى أن الكويت عاشت لفترة تقل عن النصف عام في جو هذا المجلس المحدود في العدد والتمثيل إلا أنه حقق مجموعة من الإصلاحات وبخاصة في مجال الاقتصاد والإدارة. فقد ألغى الضرائب التي تفرض على الصادرات والتي كانت تحدد بشكل اعتباطي فنشطت تجارة التصدير وكذلك الخاصة التي يدفعها

السكان خارج المدينة على ما يشترونه منها، كما ألغى الضريبة على المواد الغذائية، كذلك فقد ألغى الضريبة التي تذهب للحاكم على سفن صيد اللؤلؤ التي كانت صناعته في انحدار، وحد من الضريبة العينية التي يأخذها الحاكم من الجزارين وصيادي الأسماك، وخفض إيجارات المساكن، وألغى الاحتكارات مثل احتكار المياه الغازية أو بناء الحوانيت. كما طرد الموظفين الذين اعتقد أنهم منحرفون ولا سيما العاملون في الجمارك وعين بدلا منهم موظفون يتمتعون بالسمعة الحسنة، وكون قوة نظامية من الشرطة كما بدأ بإنشاء ثلاث مدارس جديدة وتعاقد مع بعثة تعليمية فلسطينية كما أرسل بعثات تعليمية إلى بغداد والأزهر. وفصل القضاة الفاسدين، وأنشأ محاكم مدنية صغيرة وجعل كل محكمة تتكون من قاضيين بدلا من واحد تحقيقا للعدالة، كما وقف المجلس أمام الهجرة الأجنبية الممنوعة فأصلح إدارة الجوازات وسمح باستخدام أجهزة الراديو في الأماكن العامة والتي كانت حتى ذلك الوقت من الممنوعات كما حل المجلس البلدي ودعا إلى تكوين مجلس جديد من عناصر موثوق بها.

هذه الإصلاحات استمر بعضها بعد حل المجلس أما البعض الآخر والذي كان يعتبر من الأمور التي حدثت قبل وقتها فلم يستمر العمل بها.

إلا أن فكرة المجلس والأعمال التي قام بها لم يكن من المستطاع تجاوزها في الحال. فما أن حل ذلك المجلس حتى دعت الحكومة إلى تكوين مجلس آخر في مارس ١٩٣٩ حيث تم تعيين (١٤) عضوا إلا أنه لم يستمر كثيرا فقد كان ضعيفا في تكوينه ومقدرته على التنفيذ فما لبث أن تضاءلت اختصاصاته ثم اختفى واعتبر هذا المجلس الثالث.

في أثناء دورة تلك المجالس لعبت «الدواوين» دورا من خلال تقييم ما يدور داخل تلك المجالس من نقاشات حيث أصبح المجتمع ما بين مؤيد أو معارض لهذا الرأي أو ذاك مما أدى إلى ازدياد الجدل السياسي والاجتماعي لدى الأفراد وأصبح الاهتمام السياسي سمة غالبة لدى الناس حتى بعد حل المجالس المذكورة.

وفي بداية الأربعينات دخل على «الديوانية» عنصر جديد ساهم في إعطاء نقاشات الدواوين زخماً كبيراً ألا وهو جهاز «الراديو» الذي أصبح تأثيره واضحا، فقد كان له أهميته آنذاك وكان يشكل عنصرا مهما ومشتركا لجميع رواد الديوانية فقد كان الناس يتابعون من خلاله ما يدور من احداث عالمية ساخنة تجري في العالم وخاصة أنباء الحرب العالمية الثانية أو الحرب العظمى كما يسميها كبار السن عندنا والتي كانت محتدمة بين الحلفاء من جهة ودول المحور من جهة أخرى حيث كان المجتمع الكويتي الصغير الآمن منقسما إلى فريقين ما بين مؤيد لألمانيا أو بريطانيا وكان هذا انعكاسا للوضع العام السائد في عموم المنطقة العربية آنذاك. ولقد كانت «الديوانية» المكان الوحيد لسماع الراديو ومتابعة الأخبار حيث كان لا يقتنيه إلا ميسورو الحال.

وفي «الديوانية» لا عجب أن ترى البعض يعبث بموجة الراديو ليحولها إلى إذاعة لندن بينما البعض الآخر يحاول أن يحركها إلى إذاعة برلين، وفي النهاية تنتصر المجموعة الأكثر عدد ذلك أن النقاش بينهم كان يأخذ منحى حماسيا إلى درجة أنك تسمع السباب وتشاهد تطاير العقال ناهيك عن الكدمات على الوجه من شدة الطراق «الصفعات».

الفصل الثاني

الديوانية والنظام البرلماني

التطور العمراني وأثره على الديوانيات

قبل الإشارة إلى فترة الستينات والتي تعتبر من الفترات الغنية بالأحداث السياسية التي مرت على المنطقة العربية فإننا بداية نود الإشارة إلى التطور العمراني الذي حدث لمدينة الكويت القديمة ومدى تأثير ذلك على التركيبة الاجتماعية للمجتمع الكويتي.

من المتعارف عليه أن البداية الحقيقية للتخطيط الحضري أو العمراني برزت عندما وضح للجميع أن تلك المدينة القديمة بشكلها وموضوعها لم تعد تصلح كمركز حضاري لمجتمع يتجه نحو العصرية خاصة بعد ظهور النفط حيث ظهرت الحاجة للتخطيط عندما تزامن نشاط «التثمين» مع المخطط الهيكلي الأول عام ١٩٥٢. لذلك بدأ التفكير بإحداث تغيير وتطوير للمدينة ينسجم ويتلاءم مع تلك الإمكانيات الكبيرة التي رافقت تدفق النفط حيث توصل الفكر آنذاك إلى طريقة تضمن ضخ جزء من هذا الكم الهائل من الأموال لأبناء البلد بصورة فيها نوع من التنظيم والبعد عن العشوائية حيث زادت أعداد السكان وضاقت عليهم المدينة القديمة ولم تعد قادرة على استيعاب المزيد خاصة مع اطراد الهجرة الخارجية من البلدان العربية والهجرة الداخلية من البادية وما جاورها.

مخطط لإحدى المناطق النموذجية بعد التطور العمراني

ولذلك شرع بإعداد مخطط هيكلي تنظيمي للمدينة يمتد بها بعيدا خلف السور القديم وقد قام على أساس هدم المدينة القديمة على أن تقام مكانه مدينة جديدة، وكان لا بد من التفكير عن الكيفية التي سيتم بها إخلاء المدينة القديمة من سكانها الذين ارتبطوا بها تاريخيا لأكثر من ثلاثمائة سنة (٣٠٠). عندما ظهرت على أثر ذلك فكرة «التثمين» عن طريق نزع الملكيات الموجودة في الكويت القديمة وتعويض أصحابها بإضافة أسعارها وتقديم قطعة أرض تشجيعا للناس في السكن إلى ما وراء السور في المدينة الحديثة.

كان لا بد آنذاك أن يتم التفريق بين الكويتي وغير الكويتي حتى يعرف من يستحق ومن لا يستحق التثمين فظهر قانون الجنسية الأول عام ١٩٤٨ الذي اعتبر سنة ١٨٩٩، وهي السنة التي تم فيها توقيع المعاهدة مع الإنجليز زمن الشيخ مبارك الصباح، كسنة أساس لمن يريد أن يحصل على المواطنة، لكن هذا القانون عدل حسب قانون عام ١٩٥٩ الذي اعتبر سنة ١٩٢٠ وهي السنة التي حدثت فيها حرب الجهراء كسنة أساس لمن يثبت وجود أصوله أو فروعه آنذاك للحصول على المواطنة.

وقامت بلدية الكويت بتقسيم المناطق خارج السور إلى مواقع ذات سكن نموذجي أو سكن خاص للكويتيين، وبهذا استفاد المواطن الكويتي بمبالغ «التثمين» وحصل على موقع جديد بمنطقة جديدة أطلق عليها ـ ضاحية.

وعلى هذا النحو شيدت المدينة الجديدة بضواحيها وقراها تربط بينها جميعا شبكة من الطرق الدائرية الحديثة تتخللها طرق فرعية تصل ما بينها، على أن الجديد في هذا التطور العمراني هو ذلك التطور الجذري

الكبير الذي طرأ على تكوين العائلة الكويتية والذي كان نتاجه قيام الوحدة السكنية المستقلة حيث كانت العائلة الكويتية تحرص في الماضي على أن يسكن جميع أفراده في بيت واحد كبير غير أن هذا النمط الاجتماعي والسكني كان لا بد وأن يتغير مع تغير نمط حياة الكويتيين الجديدة ووسائل كسب معيشتهم بسبب الرفاه الاقتصادي الذي ظهر في مطلع الخمسينات وما تلاه في السنوات اللاحقة حيث مكن أعداداً كبيرة من الكويتيين من الاتصال بمختلف البلدان وكان لهذا أثره الكبير في تطور السكن العائلي حجما ونوعا ومستوى. وأصبح السكن المستقل الذي بني على مستوى «الفيلا» الحديثة الأساس الجديد للعائلة الواحدة واختفى بذلك البناء القديم المعروف للبيت الكويتي.

ان ظهور البناء الحديث للبيت الكويتي أثر بصورة غير مباشرة في ازدياد عدد الدواوين عما كانت عليه في السابق فقد توسعت حتى شملت جميع مناطق الكويت الحديثة ذلك أن المواطن الكويتي لم يتخل عن تقاليده كلها وإن تخلى عن مدينته القديمة، فقد نقل مفهوم «الديوانية» ذلك المفهوم الاجتماعي والتراث المتأصل في وجدانه وتقاليده إلى سكنه وأصبح لكل أسرة ديوان.

لقد أحدث هذا التطور العمراني تأثيره أيضاً على شكل بناء الديوانية قياسا إلى ماكانت عليه في الماضي أيام كويت السور حيث ظهرت الدواوين الكبيرة ذات القسيمة الواحدة أو أكثر ذات مساحة الألف متر مربع حيث تبنى على النمط الحديث للسكن وتقسم إلى أكثر من ملحق. فهناك الديوان الكبير الخاص بالجلوس واستقبال الزوار والرواد، كما نجد أن بعضها لها ملاحق إحداها خاصة للقراءة وبها مكتبة صغيرة مناسبة

بالاضافة إلى غرفة أخرى خاصة للألعاب الرياضية بالاضافة إلى وجود مطبخ مع حمام مستقل.

أما بالنسبة للأثاث فقد اختلف أيضاً عما كان في السابق حيث تفنن البعض في اقتناء الأحدث من الخارج، ونجد أغلب غرف الدواوين تكون على شكل جلسة عربية تحيطها الكنبات أو المقاعد الوثيرة حيث تكون مرتفعة قليلا عن أرض الغرفة ومطرزة بأحدث وأجمل الأقمشة وهي تمتد من الباب الخارجي للغرفة على شكل شبه دائرة أو مربع يتوسطها جهاز التلفزيون والذي يعتبر عنصراً أساسياً من عناصر الديوانية الحديثة. أما بالنسبة للدواوين الصغيرة ذات المساحة القليلة فهي غالبا ما تكون على شكل غرفة مستطيلة تختلف مساحتها من منزل لآخر ولها مطبخ صغير لتجهيز الشاي والقهوة لروادها بالاضافة إلى حمام ولها باب يطل على الخارج وتكون ملتصقة بجدار الفيلا منعزلة عنها، وغالبا ما تكون على شكل جلسة عربية تقليدية تتناثر فيها المساند وتفرش بالسجاد ويكون الجلوس فيها على الارض يتوسطها جهاز التلفزيون الذي لا غنى عنه بالإضافة إلى الوسائل الحديثة للتدفئة والتبريد.

بفضل ذلك التطور الحضري أو العمراني نجد أن هناك الكثير من الأشياء المعهودة في الديوانية قديما قد اختفى مثل «الوياق» أو «الوجاغ» الذي سبق الإشارة إليه حيث حل المطبخ محله كما أن جهاز التلفزيون حل محل الراديو وقد شكل عاملا له قيمته في الديوانية لما له من تأثير كبير من خلال نقل المعلومات والأخبار المصورة مباشرة بشأن ما يجري في العالم من أحداث الساعة ولذلك نجد أن متابعة نشرة الأخبار من التلفزيون لها أهميتها وتعتبر ضرورية لروادها، ففي استبيان أجريناه على (٣٠٠

شخص) يشكلون مجموعة من الناس متباينة الأفكار والثقافة تم اختيارهم بطريقة عشوائية حول أهمية مشاهدة نشرة الأخبار التلفزيونية في الديوانية فقد اتضح لنا أن ٩٠٪ من رواد الدواوين يعتبرونها مهمة جدا وأن وجود التلفزيون في الديوانية عنصر أساسي حتى يحيطوا بما يجري في العالم من أحداث أثناء ترددهم على الدواوين.

وفي الديوانية الحديثة ظهر عامل جديد أعطى دفعا قويا للدواوين ألا وهو أنها أصبحت تغص بعنصر الشباب حيث أدى ابتعادهم في السكن عن آبائهم نتيجة للتوسع العمراني إلى أن يتخففوا من قيود السلطة الأبوية وفي عدم تأثرهم بالنسبة لتوجهاتهم السياسية والاجتماعية عما كان يلقنه له آباؤهم أيام الدواوين القديمة داخل السور.

وبدأ مفهوم جديد يأخذ بُعداً أكبر لدور «الدواوين» في الحياة العامة للمجتمع الكويتي بعد ذلك التحول العمراني والاجتماعي الكبير الذي حدث حيث بدأت تبرز «الدواوين المتخصصة» فنجد أن هناك دواوين يجمع روادها عامل مشترك أو سمة خاصة كالجيرة أو القرابة أو الصداقة أو العامل المهني أو الوظيفي حيث نرى على سبيل المثال دواوين خاصة بأساتذة الجامعة وأخرى خاصة بالطيارين أو الصيادين أو الأطباء والمهندسين كما نجد جمعية السلامة وهي إحدى جمعيات النفع العام لها ديوانية خاصة بمناقشة القضايا المرورية والسلامة من أخطار المرور، وأيضا نجد أن بعض دور الصحف قد افتتحت دواوين لها في دورها حيث تقوم بنشر ما يبحث فيها من قضايا متنوعة. وهناك أيضا دواوين يغلب على روادها الانسجام الفكري أو التوجه السياسي العام حيث برزت الدواوين ذات الصبغة السياسية هذا بالاضافة إلى أن هناك من الدواوين لا يجمع

روادها سوى عـامل التسليـة البريئـة وقتل الـوقت وذلك من خـلال لعب الـورق وخاصـة لعبة «الكـوت بوستـة» وهي لعبة كـويتيـة شعبيـة محببـة للجميـع كبار وصغـار، وتلعب من ستة أفـراد كل ثـلاثة يشكلون فـريقا منافسا للآخر.

* * *

الديوانية الحديثة من الداخل

مقدمات العهد الدستوري

قبل الخوض في التجربة الديمقراطية نجد لزاما علينا أن نعود إلى ما قبل عام ١٩٦٢ وأن نشير إلى التجارب التي سبقت إعلان الدستور وقيام النظام البرلماني الحالي.

فبالرغم من كل ما يقال على الديمقراطية في مرحلتها الأولى المنتهية بحل المجلس التشريعي عام ١٩٣٨ فإن من المؤكد أنها كانت تجربة رائدة ومتميزة في منطقة الخليج العربي. فبعد فشل تجربة المجلس النيابي ١٩٣٨ مرت البلاد بمرحلة من الركود السياسي استمرت إلى ما بعد وفاة الشيخ أحمد الجابر وتولى الشيخ عبدالله السالم الحكم عام ١٩٥٠ وكان يبدي نوعا من التعاطف مع التوجهات الوطنية حيث بدأت البلاد في عهده تشهد نوعا من الانفراج السياسي الأمر الذي أتاح للعناصر الواعية أن تساهم أكثر من ذي قبل في طرح وجهة نظرها وتصوراتها حول الإصلاح العام وتطوير أساليب الحكم.

فخلال الفترة الواقعة بين انتهاء مهمة مجلس الشورى الثاني في مارس عام ١٩٣٩ وبين حصول البلاد على استقلالها التام جرت عملية تنظيم واسعة للأجهزة التنفيذية والإدارية في الدولة فظهرت الدوائر الحكومية واستقرت في عام ١٩٥٩. كما عرفت الكويت المجلس الإداري

الأعلى والذي تكون من رؤساء الدوائر الحكومية وكان بمثابة أعلى هيئة استشارية في البلاد.

في عام ١٩٥٢ برزت فكرة قيام مجالس متعددة يختص كل منها بإدارة مرفق أو شأن من شؤون البلاد على أن تكون سلطاته محدودة وأن يكون الانتخاب محدودا أيضا. وقد تم تحديد تلك المجالس بأربعة مرافق هي البلدية، الصحة، المعارف، الأوقاف وتمت دعوة (١٥٠٠) ناخب لانتخاب اثني عشر عضوا لكل مجلس. وقامت تلك المجالس بممارسة أعمالها المنوطة بها إلا أنه حدث خلاف واصطدام في أحد المجالس عند نهاية ولايته.

وفي عام ١٩٥٤ احتدم الصدام مرة أخرى في المجلس البلدي انتقل بعدها إلى مجلس الصحة مما أدى إلى استقالة أعضاء المجالس المذكورة بسبب عدم التعاون بين الأعضاء والرئيس.

وفي نفس الفترة من عام ١٩٥٤ تبلور رأي عند الأوساط الواعية علي أن المشكلة لا تحل بهذا الأسلوب وإنما عن طريق مجلس واحد يختص بجميع الشؤون المناطة للمجالس المتعددة. وتبنت «لجنة الأندية» والتي كانت تشمل نادي المعلمين والنادي الثقافي القومي الذي أصبح في الستينات «نادي الاستقلال» وجمعية الخريجين هذا الاقتراح وقامت بتجميع عرائض تطالب بانتخاب مجلس واحد. إن هذه الفكرة أو المطالبة وإن لقيت ترحيبا من الشيخ عبدالله السالم إلا أنها أجهضت في المهد لأسباب عديدة منها التدخل البريطاني واعتراض البعض من أصحاب النفوذ وحل محلها تشكيل اللجنة التنفيذية العليا في عام ١٩٥٥.

وفي هذه الفترة طرأت تغييرات اقتصادية واجتماعية على الواقع

الكويتي فقد زادت نسبة إنتاج النفط مما أدى إلى ازدياد إيرادات الدولة بعد أن كانت تعتمد على الضرائب التي يدفعها المواطنون وهذا انعكس على التركيبة الاجتماعية للمجتمع بظهور عناصر اجتماعية جديدة فلقد أدت هذه التغييرات الاقتصادية إلى زيادة عدد المتعلمين الخريجين مما أدى إلى تنامي الوعي السياسي داخل المجتمع الكويتي خاصة وأن عام ١٩٥٦ يعتبر غنيا بالأحداث السياسية التي مرت بالمنطقة العربية حيث أن تنامي المد القومي قد زاد من ارتباط المجتمع الكويتي بما يحدث خارج محيطه من تطورات سياسية لا سيما تفاعل حرب السويس.

ما أن جاء عام ١٩٥٧ حتى تبلورت أهمية المجلس الواحد بسبب زيادة الوعي السياسي الذي أدى إلى بحث تلك القضية على أساس تنفيذها. وقامت اللجنة العليا بتشكيل لجنة لاجراء الانتخابات حيث دعت نحو ثلاثة آلاف شخص (٣٠٠٠) لانتخاب (٥٦) شخصا، إلا أن هذا المجلس حل قبل أن يجتمع وذلك بسبب فوز بعض الأشخاص نذكر منهم النائب جاسم القطامي، وظلت الأمور دون مجالس ودون انتخابات حتى عام ١٩٥٩.

في عام ١٩٥٩ عين المجلس الأعلى للجنة التنفيذية بعد ذلك مجموعة من التجار كلجنة استشارية حيث مارست عملها وتبنت أمر الرجوع للتعيين في المجالس المتعددة، فتم تعيين أعضاء في كل من مجلس الانشاء، والبلدية، المعارف. إلا أن الاستقلال عام١٩٦١ قطع الطريق على تلك المجالس المعينة من الاستمرار حيث دعي الناس إلى انتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور للبلاد وانتخاب أعضاء لمجلس الأمة.

العهـد الدسـتوري

يعتبر اليوم التـاسع عشر من شهـر يونيـو عام ١٩٦١ السـادس من شهر محرم عام ١٣٨١هـ يوماً مميزاً في تاريخ الكويت المعاصر حيث تحولت الكويت من عهد الحـماية الأجنبيـة إلى عهد الاستقـلال السياسي ومن بلد محدود السياسة والسيادة إلى دولـة لها كـل مقومـات الدولـة الحديثـة حيث أعلن الشيخ عبدالله السالم استقلال الكويت من ذلك التـاريخ وتم الغـاء اتفاقية ٢٣ يناير ١٨٩٩ المعقودة مع بريطانيا.

وصدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦١ بإنشاء مجلس تأسيسي لوضـع دستور للبلاد حيث أجريت الانتخابات لاختيار أعضائه كممثلين للشعب في ٣٠/ديسمبر ١٩٦١ وقسمت الكويت إلى عشر مناطق انتخابية على أن ينتخب نـائبان عن كـل منطقـة وضم المجلس ٣٤ عضوا من بينهم (٢٠) بـالانتخاب و(١٤) بـالتعيين وهم الـوزراء الـذين تنـازلـوا عن حقهم في التصـويت ليتركـوا للأعضـاء المنتخبين الفـرصة في اتخـاذ القـرارات دون تدخل منهم.

وفي صباح ٢٠/يناير ١٩٦٢ افتتح الأمير عبدالله السـالم أول مجلس تأسيسي في بداية الاستقلال مهمته كانت محددة في وضع أساس الحكم في المستقبـل وإعـداد دستـور يبـين نـظام الحكم عـلى أسـاس المبـادىء

الديمقراطية. وفي ١١/نوفمبر ١٩٦٢ صدق الأمير على الدستور الذي يتكون من مقدمة موجزة ومائة وثلاث وثمانين مادة وأصدره على أن يبدأ العمل به من تاريخ اجتماع مجلس الأمة وذلك في موعد غايته آخر شهر يناير عام ١٩٦٣. وجرت يوم ٢٣/يناير ١٩٦٣ أول انتخابات برلمانية حيث قسمت الكويت إلى عشر مناطق على أن ينتخب عن كل دائرة انتخابية خمسة نواب، وذلك لاختيار (٥٠) عضوا لتشكيل مجلس الأمة الجديد. وقد حدد لاجتماعه يوم ٢٩ يناير ١٩٦٣ وباجتماعه بدأ العهد الدستوري الجديد، وبهذا خطت الكويت خطوات تقدمية وانتقلت من النظام الرئاسي إلى النظام البرلماني عن طريق ممثلين للشعب ومن خلال الانتخاب الحر المباشر.

وحريّ بنا هنا أن نذكر الأسباب التي أدت إلى إعلان الاستقلال وقيام المجلس التأسيسي، فلقد أشرنا فيما سبق عن المجالس المتعددة وكيف أن المطالبة بالديمقراطية كنظام كانت تصطدم بكثير من المعوقات مما أوجد قلقا سياسيا مرت به البلاد في فترة الخمسينات إلى أن تم إعلان الاستقلال ودعوة المواطنين إلى انتخابات عامة ليشارك في تقرير السياسة الخارجية والداخلية ما خفف ذلك القلق السياسي وأزال المخاوف حيث تضافرت مجموعة من الأسباب أدت إلى هذا التطور السياسي منها أنه كانت هناك نغمة تتردد في بريطانيا تقول بأنه ليس في صالح بريطانيا أن تظهر أمام العالم كحامية لأنظمة غير ديمقراطية خاصة وأنها البلد الديمقراطي العريق، ومن هنا فإن الإنجليز كانوا يرغبون في رؤية قيام أشكال ديمقراطية وعلى هذا الأساس تم التخلي عن معاهدة الحماية المعقودة بين بريطانيا والكويت عام ١٨٩٩ واستبدلت بمعاهدة صداقة معها.

أيضا من الأسباب الأخرى أن الكويت الدولة كانت في حاجة إلى تثبيت كيانها كدولة معترف بها والرد على حملة الانتقاد الموجهة ضد نظام الحكم خاصة عندما طالب عبدالكريم قاسم حاكم العراق عام ١٩٦١ بالكويت بعد اعلان استقلالها مما جعل الشعب يرفض تلك المزاعم من خلال الالتفاف حول حكومته مما عزز التلاحم الشعبي معها هذا بالإضافة إلى مطالبة لجنة «الأندية الشعبية» بعريضة قبل الاستقلال تدعو لانتخاب مجلس واحد بدلا من المجالس المتعددة التي سبق ذكرها.

لكن هذه الأسباب مجتمعة هي التي أدت إلى قيام المجلس التأسيسي ثم مجلس الامة الحالي، وبدأ تكريس عهد جديد في ترسيخ مبادىء العدالة والمساواة والمفاهيم الديمقراطية من خلال المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات المصيرية لتحديد مستقبل تطلعات هذا البلد ومساره الديمقراطي الذي ارتضاه.

بعد قيام مجلس الامة عام ١٩٦٣ بدأت «الدواوين» تلعب دورا كبيرا بالمساهمة في القضايا المثارة من خلال الانتخابات النيابية، ومن الملفت للنظر حين الرجوع إلى أسماء أعضاء المجلس التأسيسي المنتخبين نجد أن أغلبهم كانوا أصحاب دواوين ولهم سمعتهم الطيبة بين الناس.

أثناء انتخابات المجلس التأسيسي ومجلس الأمة الأول دارت مناقشة واسعة حول كيفية تقسيم الكويت إلى دوائر انتخابية حتى استقر الأمر على تقسيمها إلى عشر دوائر على أن ينتخب نائبان عن كل دائرة بالنسبة للمجلس التأسيسي وخمسة نواب بعد ذلك عن كل دائرة بالنسبة لمجلس الأمة.

هذا التقسيم للدوائر الانتخابية ساعد على أن تلعب «الديوانية»

دورا في الانتخابات العامة لمجالس الأمة ذلك أن عدم وجود أحزاب سياسية في الكويت قد أدى إلى أن تحل «الدواوين» محل تلك التجمعات السياسية فروادها يمثلون تجمعات متباينة من فئات المجتمع يؤمها الداني والقاصي المتعلم وغير المتعلم فهي تضم مستويات شتى من الناس في ثقافاتهم وفي حالاتهم الاجتماعية وغير الاجتماعية بل في مذاهبهم وعقائدهم فلها تأثيراً ودوراً في بلورة الأمور وتحليلها فهي أشبه ما تكون بالبرلمانات ومن هنا فإنها تشكل رأياً عاماً مؤثراً على سير الانتخابات من خلال ترجيح بعض الدواوين لمرشح على آخر، وإن ظهور الأندية الثقافية والفكرية والرياضية والصحافة المتقدمة وجميعات النفع العام في بداية العهد النيابي وما لها من دور فعال في تشكيل الرأي العام، لمجمل القضايا العامة إلا أنها لم تقل أو تسقط من فعالية دور «الدواوين» في تشكيل الرأي العام.

فالرأي العام يؤثر على الحكومة بصورة مباشرة من خلال الانتخابات والاستفتاءات كما يؤثر على الحكومة بصفة غير مباشرة عن طريق جماعات الضغط أو الاتصالات بين الشخصيات ذوي النفوذ. ومما لا شك فيه أنه ليس هناك رأي عام بدون نشاط معين يعكس أو يمثل جماعة أو عدداً من الجماعات وأن الفرد يتأثر باتجاهات الجماعة التي ينتمي إليها وإن كان يبدو رأياً شخصياً أو فردياً وهو في الحقيقة رأي اجتماعي يعبر عن الجماعة التي ينتسب إليها الفرد أو يرغب في الانتساب إليها، ولذا نجد أن «الدواوين» وما تمثله من تشكيلة اجتماعية متباينة ما هي إلا صورة مصغرة للمجتمع وتؤثر بلا شك على الرأي العام حيث أن رواد الدواوين يمثلون النواة الاجتماعية والسياسية في مجتمعنا ومن هنا فإن الوصول إلى عقول وقلوب هؤلاء الناس هي المهمة الصعبة للمرشح في أية انتخابات

تجري سواء أكان مؤيدا للحكومة أو معارضا لها. وعليه فإن هناك الكثير الدواوين تمثل توجها فكريا أو سياسيا أو مصلحيا حيث نجد دواوين تتميز بالأفكار السياسية وأخرى تتميز بجماعات المصالح كالنشاط التجاري أو المهني أو الديني كما هناك دواوين تمثل توجها قبليا أو طائفيا أو عائليا.

إن أهمية «الدواوين» سياسيا لا تظهر في مناسبات الانتخابات فقط وإنما أهميتها تستمر إلى بعد الانتخابات ذلك أن رواد «الديوانية» يستمرون في مراقبة نوابهم الممثلين عنهم في المجلس النيابي وعليه يمكن اعتبار «الديوانية» بمثابة السلطة الرقابية على النائب أثناء نيابته فعلى ضوء تلك المراقبة الشعبية يتحدد مصير النائب حول مدى استمراره في ترشيح نفسه عن دائرته الانتخابية، ففي المجتمعات الديمقراطية يكون للرأي العام تأثير على مسار النشاط السياسي والاجتماعي وذلك نظرا لتعدد وجهات النظر فيها.

ولذا فإن حكم الرأي العام ممكن في إطار المؤسسات الخاصة بالانتخابات الحرة والتي يمكن أن يختار المواطنون عن طريقها ممثليهم وأن يغيرهم كذلك، فالسلطة التشريعية (مجلس الأمة) هي أقرب السلطات للناس ذلك لأن أعضاءها ينتخبهم الناس بصفة مباشرة من خلال الاقتراع السري، فدور مجلس الأمة دور العاكس لآراء واتجاهات الرأي العام وأن هذا لا يمنعه بأن يقوم بمبادرات يوجهه بها الرأي العام نحو قضايا معينة يرى أنها تهم القسم الأعظم من الناس.

وعلى هذا فإن «الديوانية» تمثل راصداً شعبياً على أعمال النواب داخل المجلس ومن هنا نجد البعض من النواب ممن لديهم قدرة الكتابة الصحفية يحاولون أن يشرحوا وجهة نظرهم أو مواقفهم تجاه بعض

المسائل العامة المختلف عليها والمثارة داخل الدواوين في محاولة للوصول إلى أكبر قدر ممكن من رواد الدواووين من خلال النشر في الصحافة. فقد جاء في مقالة لأحد النواب يناقش فيها مسألة «العلاقة بين المجلس والحكومة والمناخ السياسي» ولتوضيح ما يدور في «الكثير من الدواوين» حول تلك العلاقة ومواقف النواب داخل المجلس ما يلي:

ثمة شعور عام بدأ يتولد في البلاد وهو أن مجلس الأمة الحالي (ويعني مجلس ١٩٨٥) قد يفشل في القيام بمهامه الملقاة عليه وبالطبع لم يتولد هذا الشعور الذي بدأت الدواوين تفصح عنه من فراغ.

فكثير من الدواوين بدأت تقول أنها ـ مع كامل تقديرها لنواب مجلس الأمة الحالي ـ تخشى أن يفشل المجلس في أداء مهامه الملقاة عليه ضمن الأولويات التي تم طرحها في فترة الانتخابات.

ففي فترة الانتخابات ـ تقول دواوين كثيرة ـ طرح المرشحون تصوراتهم للحل الذي يجب أن يتبع في المشكلة الاقتصادية والاسكانية والادارة الحكومية وغيرها من القضايا العامة ذات الحاجة الملحة بالمعالجة السريعة. وتقول دواوين كثيرة أنه بالرغم من مرور سنة كاملة على انعقاد المجلس لم تظهر حتى الآن بوادر حل لهذه القضايا وبالتالي بدأت القناعات العامة تتموضع حول نظرية فشل المجلس. هذا ما يقال في كثير من الدواوين وتدور حوله المناقشات فيها. وتصب «الدواوين» لومها على المجلس نظرا لاعتقادها بأن المجلس هو سلطة المنح والمنع في البلاد وهو صاحب الأمر والنهي فيما يثار من قضايا وهذا اعتقاد غير صحيح على الاطلاق. (القبس العدد ٤٩٨٩ ـ ابريل ١٩٨٦).

هـذا ولا يغيب عن أذهـاننـا من أن تكـوين جمعيـات النفـع العـام والقيام بالنشاطات الاجتماعية والفكـرية المختلفـة لها تـأثيرهـا على الـرأي العام بالنسبة للمسائل العامـة المختلف عليها بحيث تكـون درجة اقتنـاع الناس بهذه الآراء والأنشطة وثباتهم عليها كافية للتأثير على السياسة العامة والأمور ذات الصالح العام وبحيث يكون هذا التعبير ممثلا لـرأي الأغلبية ولرضى الأقلية. فالرأي العام يعتبر كقوة لها تأثير مباشر على توجيه وتحديد العملية السياسية الانتخابية والممارسة الديمقراطية.

وعلى هذا نجد أن دور الدواوين في التـأثير عـلى الرأي العـام كبيرا قياسا إلى مؤسسات النفع العام والصحافة ويمكننا أن نشير إلى دورها حين تعرضت المسيرة النيابية للتعطيل والتـوقف في ٢٩/أغسطس ١٩٧٦ حيث قـامت الحكومـة بحل المجلس وتعليق بعض مـواد الدستـور، كـما حلت مجـالس إدارات النفـع العـام التي استنكـرت ببيـان مـوحـد الإجـراءات الحكومية بحل البرلمان حيث تم تعيين أعضاء مجالس إدارات جديدة لهـذه الجمعيات هذا بالإضافة إلى القيام بتعطيل بعض الصحف التي عـارضت تلك الإجراءات من خلال إضافة المادة (٣٥) مكرر إلى قانون المطبوعـات والتي أعطت الحكومة أو السلطة التنفيذيـة الحق في تعطيـل أي صحيفة أو مجلة إداريا دون الرجوع إلى القضاء كما سارعت الحكومة بتطويق أي تذمر شعبي قـد يسبب في اضـطرابـات شعبيـة من خـلال إصـدارهـا لمـرسـوم بالقانـون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ في شـأن الاجتماعـات العامـة والتجمعات الذي نص في أحد مواده على منع تجمع الأفراد في الأماكن العامة دون إذن مسبق من وزارة الداخلية مع أن هذا يتعارض مع النص الدستوري للمادة (٤٤) من الـدستور حـول حق الأفراد في الاجتـماع دون حـاجـة لإذن أو

إخطار مسبق، ولا يجوز لأحد من قوات الأمن حضور اجتماعاتهم إلا أن هذا القانون قد استثنى في المادة (٣) منه «الديوانية» وعلى اعتبارها ليست مكانا عاما للتجمعات الشعبية حيث نصت المادة الثالثة على ما يلي: «لا يعتبر اجتماعا عاما ما جرى به العرف من اجتماعات في الدواوين الخاصة داخل المنازل أو أمامها للكلام في موضوعات متفرقة دون دعوة عامة لبحث موضوع عام محدد بالذات».

أن المشرع عندما استثنى «الديوانية» كان يعلم جيدا ما تمثله كنظام وعرف اجتماعي متأصل في وجدان الناس وعاداتهم وتقاليدهم، ففي استبيان أجريناه على (٣٠٠) شخص تم اختيارهم عشوائياً كان السؤال التالي: هل تعتقد أن الديوانية تشكل جزء من النظام الاجتماعي للبلاد لا يمكن الاستغناء عنها؟ ولقد كانت الإجابة من الجميع بأنهم يؤيدون وجود الديوانية وأنه لا يمكن الاستغناء عنها حيث وصلت نسبة التأييد ١٠٠٪ وهذا ما يؤكد بأن العرف الاجتماعي متأصل في الوجدان وأنه لا يمكن تصور الحياة الاجتماعية أو السكنية دون ديوانية كمكان للالتقاء وتبادل الأحاديث.

لقد أوجد هذا الاستثناء في قانون التجمعات برأينا مجالا متنفسا للناس في التعبير عن رأيها حول مجمل الأوضاع والقضايا العامة التي يعاني منها المواطن في حياته اليومية وغيرها من القضايا وذلك من خلال التقائها بالدواوين. فلقد أدت «الديوانية» دورا مؤثراً في تلك الفترة خاصة في ظل تعطيل دور جمعيات النفع العام وشل هامش الحرية النسبي للصحافة مما جعل «الديوانية» تأخذ مكان الصدارة الأول في التعبير الحر والتأثير المباشر على الرأي العام. فعندما أعلن عن تشكيل لجنة تنقيح الدستور لصياغة

مواده فقد كان الهدف من ذلك هو جعل ميزان القوة السياسي يميل بشكل أكبر لصالح السلطة التنفيذية، حيث شمل المشروع المقترح على اللجنة تنقيح إحدى وعشرين مادة دستورية يتعلق أغلبها بالسلطة الدستورية الممنوحة للمجلس النيابي.

لقد ثار نقاش «جماهيري» واسع داخل الدواوين وخارجها بشأن ذلك وأنه ليمكننا القول مجازا بأنه اقد حلت محل مجلس الأمة في تلك الفترة من خلال تأثيرها على الرأي العام مما وضع الحكومة في موضع حرج وكذلك أعضاء اللجنة المعينين الذين كانت تواجههم دائما آراء الناس في الدواوين من مسألة التنقيح مما أدى إلى تراجع الحكومة عن قرارها حول هذا الموضوع بسبب عدم القبول الشعبي الذي تمثل من خلال الدواوين.

لقد ظلت مسألة الديمقراطية وعودة الحياة النيابية القضية الأساسية الأولى المثارة في جميع «دواوين» الكويت وأصبحت تمثل الهم الأكبر للحكومة والناس في آن واحد حيث أثبتت التجارب أن إدارة شئون الحكم في الكويت دون مجلس نيابي ليس في صالح السلطة السياسية بشيء بل على العكس قد يسيء اليها ويشوه صورتها أمام العالم. كما أن وجود مجلس نيابي شديد المعارضة شيء غير مرغوب أيضا لذلك كله كان لا بد من وضع استراتيجية تضمن رجوع مجلس الأمة.

وفي ١٦/ديسمبر ١٩٨٠ صدر المرسوم الأميري القاضي بإجراء الانتخابات العامة في يوم الثالث والعشرين من شهر فبراير ١٩٨١ وأن يدعى المجلس للاجتماع بعد ظهور نتيجة الانتخابات مباشرة، حيث جرت تلك الانتخابات في عام ١٩٨١ وعادت الممارسة الديمقراطية بشكلها القانوني ترفرف من جديد وكان لأحاديث الناس في «الدواوين»

وما يتناقلونه من أخبار ومعلومات فيما بينهم الدور الأساسي في عودة المجلس النيابي لأنه ومن خلالها يمكن قياس ورصد ردود الفعل لدى الناس.

لقد واجهت تجربة المشاركة الشعبية في الستينات بعض العقبات وكانت اختبار الصلابة وأهمية التجربة الديمقراطية أظهر من خلالها معظم أعضاء المجالس نضجا في تعاملهم مع القضايا المعقدة مثل السياسة النفطية والمساعدات الخارجية والموقف من الدول والأنظمة الأخرى، إلا أنه في انتخابات عام ١٩٨١ جاءت المتغيرات ومن أهمها تغيير قانون الانتخابات الذي كان تحديد الدوائر الانتخابية بعشر دوائر حيث صدر المرسوم الأميري بتاريخ ١٦/ديسمبر ١٩٨٠ القاضي باعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة بحيث تقسم البلاد إلى خمس وعشرين دائرة انتخابية على أن ينتخب عن كل دائرة عضوين. لقد تم هذا التعديل مع الحفاظ على عدد المقاعد النيابية في المجلس والبالغ خمسين مقعدا وقد أدى هذا التعديل إلى النتائج التالية:

أولا : تصغير الدوائر الانتخابية، اذ أصبح على المرشح أن يخاطب تجمعات سكانية قليلة العدد، فإذا أخذنا بعين الإعتبار تمركز قبائل معينة في مناطق انتخابية محددة فإن هذا يعني ازدياد قوة عنصر القبلية أو الطائفية والتي لم تكن متوافرة من قبل بسبب اتساع الدائرة الانتخابية.

ثانيا : الاختيار المحدود للناخبين حيث يؤدي ذلك إلى تشتيت ذهنية الناخب العادي ذي الوعي لاسياسي المحدود.

ثالثا : إن المرشح لا يحتاج لعدد كبير من الأصوت لكي يضمن الفوز فقد تضمنه القبيلة أو الطائفة أو الأسرة.

إن معظم الدول الديمقراطية التي تتمتع بنظام ديمقراطي كما نعلم يجري فيها تغيير الدوائر الانتخابية عادة بين فترة وأخرى وأن السبب الرئيسي في تغيير الدوائر هو الحركة المستمرة للسكان من مكان إلى آخر وكذلك ظهور مناطق جديدة. وهذه المتغيرات قد حدثت في الكويت حيث جاءت بمجموعات ضغط سياسية جديدة حيث شهد ظهور التيار الإسلامي السياسي واستطاعت أطراف هذا التيار من توصيل ممثلين لها إلى البرلمان في انتخابات عام ١٩٨١ وهو نتيجة لقانون الانتخابات الجديد والذي ساعد على ظهور «دواوين» ذات الصبغة القبلية والطائفية والعائلية.

ففي قانون الانتخاب الحالي رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٠ نجد أن زيادة عدد الدوائر الانتخابية قد أدى إلى تقليل عدد الناخبين في كل دائرة كما سبق القول، وقد أثر هذا في عدد الأصوات اللازمة لنجاح أي مرشح حيث لا يحتاج إلا إلى عدد غير كبير ليضمن نجاحه. ومن هنا نرى أن «الديوانية كمكان للتجمع واللقاء تلعب الدور السياسي في التأثير على العملية الانتخابية وهذا ايضا يعتمد على قدرة المرشح وجهوده في تجميع أصوات رواد الدواوين المسجلين في دائرته حتى يضمن الفوز وخاصة في بعض الدوائر التي فيها تجمع قبلي أو طائي أو عائلي.

لقد بررت الحكومة موقفها من التقسيم الجديد للدوائر الانتخابية إلى خمسة وعشرين دائرة بأن هذا التقسيم يهدف إلى الحد من التأثير الطائفي أو القبلي أو العائلي وإلى تحقيق العدالة في توزيع عدد الناخبين في كل دائرة انتخابية إلا أنه من الملاحظ أن هذه الأهداف لم تتحقق بل بالعكس فقد زادت حدة الطائفية والقبلية وبرز دور العائلة بوضوح وظهر ذلك في انتخابات عام ١٩٨١، حيث شجع على تسمية مرشحين معينين

عن كل مجموعة ليكون الولاء لهذه المجموعة أو تلك قبل الولاء للوطن. مما أدى بالتالي إلى بروز الدواوين الطائفية والقبلية والعائلية.

إن التوزيع الجديد للدوائر الانتخابية لم يحل المشكلة التي وضع لحلها فقد ظلت قائمة حتى في انتخابات عام ١٩٨٥ كما أنها عمقت من بروز «الدواوين السياسية» ذات التوجهات الفكرية المختلفة. وأصبحت «الديوانية» من خلال ذلك المفهوم تمثل جانبا سلبيا من العملية الديمقراطية ذلك أنها بدأت بتكريس فكرة الانتخابات الفرعية التي تجري قبل الانتخابات العامة دون سند قانوني، فهذه الانتخابات الفرعية تعتبر إحدى معوقات التطور الديمقراطي ذلك أن الضغط الذي يمارسه عدد من أصحاب الدواوين في بعض المناطق على المرشحين لاجراء انتخابات فرعية فيما بينهم قد ساعد على نمو تلك المفاهيم لدى البعض الآخر حيث أخذت تلك الانتخابات مع بداية ظهورها منحى قبليا ومع تطور الأحداث السياسية في المنطقة اخذت منحى طائفيا أيضا. فالانتخابات الفرعية تسيء إلى الممارسة الديمقراطية وذلك من خلال فرض بعض المرشحين الذين لا يصلحون للنيابة وتمثيل الناس بحجة أن تلك الانتخابات تساعد على عدم تشتيت الأصوات كما أنها توفر الجهد والمال لبعض المرشحين الذين ربما قد لا يحالفهم الحظ في الفوز.

مع كل هذه الجوانب السلبية للعملية الديمقراطية فقد ظهر في انتخابات عام ١٩٨٥ اشارات ضوئية أعطت انطباعا جديدًا وبمحاولة تحول نسبي لبعض المفاهيم التي طرحت في عام ١٩٨١ من خلال تلك الدواوين الطائفية أو القبلية ذلك أنه من الخطأ ربط مرحلة عام ١٩٨٥ بما سبقها من انتخابات جرت في الأعوام الماضية حيث أنها تعتبر مرحلة متقدمة ونقلة نوعية في الأسلوب الانتخابي والفهم الشعبي والفكر أو

الآراء المطروحة مما يجعلها حجر الأساس في تغيير مفهوم العمل النيابي والطرح السياسي للأعوام القادمة.

لا شك أن انتخابات عام ١٩٨٥ وبعد استعراض لكافة الأسماء التي ترشحت نجد أن القسم الأعظم منها كان ينحصر في عنصر الشباب، فظاهرة السياسيين الشبان بدأت تظهر بوضوح في سماء السياسة المحلية في محاولة لتطوير المفاهيم السياسية السائدة، فلقد ادخل هؤلاء المرشحون الشبان ظاهرة المناظرات والندوات المبرمجة إلى «الدواوين» والتي انتقلت فيما بعد إلى المقار الانتخابية للمرشحين. هذه الظاهرة أجبرت الأخرين من المرشحين على سلوك ذلك بسبب اهتمام الناس المتزايد لتلك الأساليب.

لقد كان الغذاء الفكري من أبرز سمات انتخابات عام ١٩٨٥ حيث اثيرت جميع المشكلات التي يعاني منها المجتمع الكويتي بكل حدة في محاولة للبحث عن حلول وتصورات بديلة تساهم في حل أغلب تلك المشكلات. فظاهرة المناظرات والندوات التي ظهرت في «الدواوين» أثناء الانتخابات ولاتزال ليس في المناطق الحضرية فحسب وانما أيضا في مناطق البادية قد قللت من عدم زيادة عدد المرشحين وذلك بسبب أسلوب الطرح الجديد الذي أشرنا اليه في معالجة المشكلات حيث أدى إلى اختلاف المعايير المطلوبة في المرشح ذلك أن الأسلوب العلمي قد فرض نفسه على جو الانتخابات مما جعل البعض من الذين اعتادوا ترشيح أنفسهم إلى الإنسحاب أو عدم الترشيح لاحساسهم بعدم الاستطاعة في مجاراة هذا الأسلوب الانتخابي المتطور. وبالرجوع إلى كشف اعداد المرشحين لانتخابات عام ١٩٨٥ فإننا نجد عددهم قد بلغ ٢٣١ مرشحا

في حين بلغ عدد المرشحين في انتخابات عام ١٩٨١ حوالي (٥٠٠) شخص وقد تقلص هذا الرقم بعد الانسحابات التي جرت قبل الانتخاب.

لقد جاءت نتائج الانتخابات لعام ١٩٨٥ بعدد من المفاجئات حيث لم يفز بعضوية مجلس الامة الجديد من اعضاء مجلس ٨١ سوى ٢٢ نائبا من مجموع المرشحين الخمسة والاربعين الذين خاضوا المعركة الانتخابية من النواب السابقين. وبذلك بلغت نسبة التغيير في الاعضاء ٥٦٪ كما لوحظ وصول كثير من العناصر الشابة المثقفة للنيابة حيث بلغت نسبة الجامعيين ٤٦ مقابل ٣٤٪ في المجلس السابق.

لقد أعادت انتخابات عام ٨٥ عددا من رموز العمل السياسي والاجتماعي وممثلي التيارات والتوجهات الفكرية والعقيدية التي تتحرك في إطار المجتمع الكويتي وكان طبيعيا أن يتميز مجلس عام ١٩٨٥ بسبب هذه المتغيرات في تشكيلته بصفة الحيوية والتي كان «للدواوين» دورٌ كبير كما أسلفنا في توصيل الكثير من أعضائها.

هذا ولا ننسى في هذا السياق من أن نشير إلى الصحافة المحلية والتي لعبت أيضا دوراً كبيراً أثناء الانتخابات وما قبلها من إبراز الجانب السياسي للديوانية وذلك من خلال إجراء المقابلات الصحفية مع أصحاب الدواوين وروادها وإبراز الندوات التي عقدت فيها، فاهتمام الصحافة وتركيزها بإظهار نشاط «الدواوين» اجتماعيا وسياسيا نابع باعتقادي من إحساسها بما تلعبه تلك «الدواوين» المختلفة الاتجاهات من دور فعال ومؤثر في الرأي العام المحلي وفي خلق الوعي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وكما أشرنا فإن قانون الانتخاب الحالي قد ساعد كثيرا بل وعمق في أن تقوم «الدواوين» بلعب الدور المؤثر في سير الانتخابات وفي أن تأخذ طابع جماعات الضغط السياسي في مناطقها حيث ظهر ذلك التأثير الواضح كما أسلفنا من خلال انتخابات عامي ٨١ و٨٥ سواء في المناطق الحضرية أو البادية، حيث اعتبرت تلك الانتخابات نقلة نوعية لدور «الدواوين» من اعتبارها مكانا للسمر وشرب الشاي ولعب الورق وأداء الواجبات الاجتماعية فيها كالأعراس وتقبل العزاء إلى أن تكون منتدى سياسيا اجتماعيا تناقش فيها مجمل الأوضاع المحلية والإقليمية والعالمية وأحداث الساعة خاصة وأن النسبة العالية من روادها هم من الشباب المتعلم مما أوجد فيها طابع النقاش العلمي وهي عملية ستكون صعبة لأي مرشح لانتخابات قادمة لأن محاولات الإقناع ستكون ليست بالسهولة بمكان كما في بدايات التجربة الديمقراطية حتى وإن كانت «الديوانية» ذات منحى قبلي أو طائفي أو عائلي.

* * *

حل مجلس ١٩٨٥ والانعكاسات السياسية والاجتماعية

في يوم الخميس الموافق من ٢٧ من شوال ١٤٠٦ الثالث من يوليو عام ١٩٨٦ صدر الأمر الأميري بحل مجلس الأمة لعام ١٩٨٥ من خلال بيان ألقاه أمير البلاد على الشعب الكويتي وقد جاء في ديباجة الأمر الأميري الصادر بحل المجلس الأسباب الموجبة الى حله:

«تعرض البلاد لمحن متعددة وظروف قاسية لم يسبق ان مرت بمثلها مجتمعة من قبل. فتعرض أمنها إلى مؤامرات خارجية شرسة هددت الأرواح وكادت أن تدمر ثروات هذا الوطن ومصدر رزقه. وكادت نيران الحرب المستعرة بين جارتيها المسلمتين أن تصل إلى حدودها وواجهت أزمة اقتصادية شديد وبدلا من أن تتضافر الجهود وتتعاون كل الأطراف لاحتواء هذه الأزمات تفرقت الكلمة وانقسم الرأي وظهرت تكتلات وأحزاب أدت إلى تمزيق الوحدة الوطنية وتعطيل الأعمال حتى تعذر على مجلس الوزراء الاستمرار في مهمته. ولما كانت الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد لن ينقذها منها إلا عمل حاسم وجاد، ولما كانت المؤامرات الإجرامية التي يتعرض لها الوطن لن يوقفها إلا اليقظة التامة والاستعداد الكامل والوحدة الوطنية الشاملة. ولما كانت ظروف المنطقة تتميز بالحرج وتحيطها ملابسات دقيقة وخطرة، ولما كان استمرار الوضع على ماهو عليه سيعرض الكويت إلى ما خشيناه ونخشاه من نتائج غير محمودة.

ولما كان الحرية والشورى نبت أصيل نما وازدهر منذ نشأة الكويت وكانت الكويت هي الأصل وهي الهدف وهي الباقية أما ما عداها فهو زائل ومتغير وفقا لحاجاتها ومصالحها فإن استمرار الحياة النيابية بهذه الروح وفي هذه الظروف يعرض الوحدة الوطنية لانقسام محقق ويلحق بمصالح البلاد العليا خطراً داهماً لذلك رأينا حرصاً على سلامة واستقرار الكويت أن نوقف أعمال مجلس الأمة».

وهكذا فقد تم حل مجلس الأمة بتاريخ ٣/يوليو/١٩٨٦ كما تم وقف العمل بأحكام المواد ٥٦ فقرة (٣) و١٠٧ و١٧٤ من الدستور الصادر في ١١/نوفمبر ١٩٦٢ حيث تولى الأمير ومجلس الوزراء الاختصاصات المخولة لمجلس الأمة بموجب الدستور.

كما صدر الأمر الأميري بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٨٦ من نفس التاريخ والقاضي بتعديل بعض أحكام قانون المطبوعات الصادر به القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦١ حيث فوض هذا الامر بجواز صدور قرار من مجلس الوزراء تعطيل الجريدة لمدة لا تتجاوز سنتين أو إلغاء ترخيصها إذا تبين أنها تخدم مصالح دولة أو هيئة أجنبية أو أن ما تنشره يتعارض مع المصلحة الوطنية أو إذا ثبت أنها حصلت من أية دولة أو جهة أخرى على معونة أو مساعدة أو فائدة في أية صورة ولأي سبب بغير إذن من وزارة الإعلام.

وهكذا تم تطبيق نظام الرقابة المسبقة وتم وضع مراقب من قبل وزارة الإعلام في كل دور الصحف والمجلات الكويتية. ومن الغريب في الأمر أن الناس قد استقبلت قرار حل مجلس الأمة لعام ١٩٨٥ بسلبية وإن كان هناك قلة اعترضت على الحل إلا أنها لم تؤثر على القرار بأي شكل من

الأشكال لقد كان للممارسات وتصرفات بعض أعضاء المجلس وللتكتلات والأهواء التي سيطرت على أعضائه البعيدة عن الحنكة السياسية دور في المساهمة بدفع الأمور إلى اتخاذ أمير البلاد قرار الحل نظرا للتذمر وخيبة الأمل التي سيطرت على أغلب الناخبين من ممارسات أعضاء المجلس الذين توسموا فيهم الكثير إلا أن آمالهم تحطمت أمام تلك الممارسات وكان المواطن الكويتي هو الضحية.

لقد ظلت مسألة الديمقراطية وعودة الحياة النيابية قضية مهمة لدى المواطن فإن كان قد رفض الممارسات التي أدت إلى حل المجلس إلا أنه بالمقابل لم يرفض الحياة النيابية كأحد أشكال الديمقراطية فالحياة السياسية بدون مجلس نيابي غير قادرة على استقطاب دعم كافة المواطنين كما أن وجود مجلس نيابي شديد المناكفة والمعارضة وتصفية حسابات أمر غير مرغوب فيه لدى الشارع الكويتي ولذا فإن قضية عودة مجلس الأمة أصبحت من القضايا المثارة في جميع دواوين الكويت وذلك قبل الغزو العراقي الغاشم للكويت بأشهر، حين قامت القوى السياسية بتحرك في هذا المجال من خلال عقد الاجتماعات في الدواوين كل يوم اثنين حيث يختار تكتل النواب ١٩٨٥ والمشكل من مجموعة من أعضاء المجلس المنحل أحد دواوين الأعضاء لدعوة الجمهور لحضور الاجتماع وقد أدت تلك الاجتماعات إلى الاحتكاك مع الحكومة التي اعتبرت ان تلك الاجتماعات غير قانونية وتتعارض مع القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الاجتماعات العامة والتجمعات إلا أن بعض الشراح القانونيين والدستوريين اعتبروا أن عقد مثل تلك الاجتماعات قانوني ودستوري واستندوا إلى نص المادة (٣) من القانون المذكور بدعوى أن الاجتماعات كانت تعقد في الدواوين حيث استثنى القانون «الديوانية» بمادته تلك على

اعتبار أنها ليست مكانا عاماً للتجمعات والتي نصت على ما يلي :

«لا يعتبر اجتماعاً عاماً ما جرى به العرف من اجتماعات في الدواوين الخاصة داخل المنازل أو أمامها للكلام في موضوعات متفرقة دون دعوة عامة لبحث موضوع عام محدد بالذات». وفي شرح ذلك يذهب د. عثمان عبدالملك الصالح أستاذنا في القانون الدستوري الكويتي إلى توضيح التكييف القانوني لطبيعة الديوانية بالقول. . أن الديوانية هي صورة من صور ممارسة حرية الاجتماع وهي ليست اجتماعاً عاماً بصريح المادة (٣) من قانون الاجتماعات العامة والتجمعات رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ . كما أنها ليست اجتماعاً خاصاً حيث أن أهم ما يميز الاجتماع الخاص عن الاجتماع العام هو عدد الأشخاص الذين يحضرونه حيث يجب أن يكون هذا العدد أقل من عشرين شخصاً كما نصت المادة الأولى من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الاجتماعات العامة والتجمعات إلى ما يلي «يعتبر اجتماعاً عاماً في تطبيق أحكام هذا القانون كل اجتماع يحضره أو يستطيع حضوره عشرين شخصاً على الأقل للكلام أو لمناقشة موضوع أو موضوعات عامة أو أمور أو مطالبات تتعلق بفئات معينة» .

وبمفهوم المخالفة لهذا النص يمكن تمييز الاجتماع العام عن الخاص بعدد الأشخاص الذين يحضرونه حيث يجب أن يكون هذا العدد أقل من عشرين شخصاً وهذا كاف لاستبعاد الديوانية من أن تكون اجتماعاً خاصاً ذلك أن المشرع رغم عدم اعتباره الديوانية اجتماعاً عاماً قد أطلق عدد الحضور في اجتماعاتها دون أي تحديد.

ومما سبق يرى أستاذنا د. عثمان عبدالملك الصالح بأن الديوانية

ليست اجتماعاً عاماً بصريح المادة الثالثة من قانون الاجتماعات العامة والتجمعات، كما أنها ليست اجتماعاً خاصاً وإنما يذهب إلى القول بأن الديوانية هي اجتماع من نوع خاص. وفي تحديده للمدلول القانوني لذلك فانه يرى أن هذا المدلول يتحدد بثلاثة أبعاد هي أولا البعد المكاني وثانياً البعد العددي وثالثاً البعد الموضوعي للديوانية.

ويقصد بالبعد المكاني هو نطاق المكان الذي تنعقد فيه الديوانية بصفتها صورة من صور ممارسة حرية الاجتماع، وبالرجوع إلى نص المادة (٣) من قانون الاجتماعات العامة والتجمعات «لا يعتبر اجتماعاً عاماً ما جرى به العرف من اجتماعات في الدواوين الخاصة داخل المنازل أو أمامها». ولذا فإن البعد المكاني للديوانية ليس محدداً بحجرة معينة داخل المنزل بل يجوز أن يكون الاجتماع داخل سور المنزل أو أمام المنزل خارج أسواره.

أما بالنسبة للبعد العددي فانه يستفاد من نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ والتي أشرنا إليها آنفاً ذلك أن من معايير الاجتماع الخاص ألا يزيد عدد من يحضره عن تسعة عشرة شخصاً. وبمراجعة نص المادة الثالثة من نفس القانون نجد أنها قد أطلقت عدد الحضور دون أي تحديد، ومن هنا يجوز أن يحضر ما ينعقد من اجتماعات في الدواوين أي عدد كان من الأشخاص ذلك أن تحديد الحضور بعدد معين هو استثناء من الأصل العام وهو إطلاق العدد دون تحديد ولا يستثنى هذا الاستثناء إلا بنص خاص وفي أضيق الحدود ولم يرد في القانون مثل هذا النص.

ويذهب د. عثمان عبدالملك الصالح في شرحه للبعد الموضوعي للديوانية إلى القول بأن المادة الثالثة من القانون المذكور آنفاً في هذا الخصوص «لا يعتبر اجتماعاً عاماً ما جرى به العرف من اجتماعات في الدواوين الخاصة داخل المنازل أو أمامها للكلام في موضوعات متفرقة دون دعوة عامة لبحث موضوع عام محدد بالذات». وعليه فانه يستخلص من هذا النص ما يلي:

- ان الديوانية دعوة مفتوحة وفقاً للتقاليد للكلام والنقاش في موضوعات متفرقة مختلفة متعددة.
- ان الديوانية لا تفقد طبيعتها وتصبح اجتماعاً عاماً إلا إذا توفر شرطان هما:

أولا: أن يكون الاجتماع الذي عقد فيها كان بناء على دعوة عامة.

ثانياً: أن تكون تلك الدعوة لبحث موضوع عام محدد بالذات كالحديث مثلاً في مسألة سياسية عامة تهم الدولة.

فإذا تحقق هذان الشرطان خرجت الديوانية عن طبيعتها كاجتماع من نوع خاص لا تنطبق عليه نصوص قانون الاجتماعات إلى كونها اجتماعاً عاماً ينطبق عليه ما تضمنه القانون من أحكام في هذا الخصوص.

أما إذا تحقق أحد هذين الشرطين دون الآخر (كما لو كانت هناك دعوة عامة للاجتماع ولكن لمناقشة موضوع خاص، أو إذا ما كان الاجتماع عفوياً بطريقة تلقائية في الديوانية داخل المنزل أو أمامه للحديث في موضوعات متفرقة أو في موضوع عام) فلا يخرج الديوانية عن طبيعتها بصفتها اجتماعاً من نوع خاص لا تنطبق عليه أحكام الاجتماع العام التي

تضمنها القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الاجتماعات العامة والتجمعات. إلا أن الحكومة اعتبرت تلك الاجتماعات مخالفة للقانون مما أدى إلى اعتقال بعض أعضاء مجلس ٨٥ وقد سببت تلك الاجتماعات وما أدت إليه من احتكاك مع الحكومة بظهور انعكاسات سلبية على الوضع السياسي الداخلي. وأمام هذا المأزق السياسي قام أمير البلاد بإصدار أمر أميري بإنشاء مجلس وطني يكون بمثابة فترة انتقالية يتولى تقييم التجربة النيابية واقتراح خطواتها المستقبلية ودراسة مسارات النقلة النوعية وصيانة المسيرة الديمقراطية وتأكيد الوحدة الوطنية وقد صدر الأمر الأميري في ٢٧ من رمضان ١٤١٠ هـ الموافق ٢٢ من ابريل ١٩٩٠م وقد جاء في الديباجة ما يلي:

«امتثالاً لقوله تعالى ﴿**شاورهم في الأمر**﴾، وتشرفا بمكانة من كرمهم الله تعالى في كتابه العزيز بقوله ﴿**وأمرهم شورى بينهم**﴾، وإيماناً بأن الشورى والمشاركة الشعبية هي قيم متأصلة في وجدان شعبنا وتجنباً للسلبيات التي عاقت استمرار تجربتنا النيابية وهددت مصلحة الوطن العليا وتماسك مجتمعنا.

وتأصيلاً للنتائج التي انتهى إليها الحوار الحر الذي شارك فيه أبناء الوطن بمختلف فئاته والتي أظهرت ضرورة العمل المخلص والجاد لاستمرار مسيرتنا الخيرة نحو مستقبل أفضل ينعم فيه الوطن بمزيد من الرفاه والأمن والاستقرار ويفيء على المواطنين مزيداً من الحرية السياسية والمساواة والعدل الاجتماعي وتأميناً لتعاون أوثق بين السلطات الدستورية يرسي حياتنا على مبادىء التضحية ونكران الذات والعمل المخلص من أجل الوطن.

وانطلاقاً من مسؤوليتنا تجاه هذا البلد الأمين وتأكيداً على دور المشاركة الشعبية في تحمل مسؤوليتها بما يحمي الوطن ضد كل ما يهدد حياته ويعرض أمنه واستقراره للخطر.

ومن موقع المسؤولية التاريخية وباسم المصلحة العليا للوطن وبعد الاطلاع على الامر الاميري بحل مجلس الأمة الصادر في ٧ من شوال ١٤٠٦ هجرية الموافق ٣ من يوليو ١٩٨٦ ميلادية أمرنا بالآتي:

ينشأ مجلس يسمى (المجلس الوطني).

هذا وقد حدد الأمر الأميري والذي يتكون من (٢٣) مادة مهام هذا المجلس من تولي تقييم التجربة النيابة واقتراح خطواتها المستقبلية ودراسة مسارات النقلة النوعية وصيانة المسيرة الديمقراطية وتأكيد الوحدة الوطنية كما حدد في المادة الرابعة عدد أعضاء المجلس بخمسة وسبعين عضواً يتشكلون على النحو التالي:

١ ـ خمسين عضواً ينتخبون بالاقتراع السري العام وفقاً لقانون يصدر في هذا الشأن يوزعون على دوائر انتخابية تحدد بقانون.

٢ ـ خمسة وعشرين عضو يختارهم الأمير من ذوي الخبرة والكفاءة يكون بينهم عدد من الوزراء.

ونتيجة لإنشاء المجلس الوطني فقد ثار نقاش جماهيري واسع حول دستورية إنشاء المجلس الوطني وانقسم المجتمع الكويتي ما بين مؤيد ومعارض وأصبحت الدواوين هي المكان الرحب لإثارة هذا الموضوع ولتحرك المؤيدين والمعارضين في محاولة لإقناع الناس كل بوجهة نظره تجاه

هذا الأمر وكان لهذا الأمر آثاره الواضحة على الساحة السياسية المحلية وقد تصدى تكتل أعضاء مجلس ٨٥ المنحل لهذا الأمر وحثوا الناخبين إلى مقاطعة تلك الانتخابات وقد طعنوا بعدم قانونية هذا المجلس وأنه يتنافى مع نصوص الدستور. إلا أن الحكومة حينها قد اتخذت العزم على إجراء الانتخابات واستمرت في عدم الالتفات إلى ذلك ودعت الناخبين إلى الاقتراع لانتخابات المجلس الوطني والذي تحدد بتاريخ ١٠/يونيو/١٩٩٠.

لقد قام الكثيرين من الناس بمقاطعة انتخابات المجلس الوطني من منطلق أنه لا يعبر عن حقيقة العمل النيابي كما تعرض المرشحون للمقاطعة الجماهيرية حيث كانت مقارهم الانتخابية شبه خالية من أي تجمع جماهيري وكانت ظاهرة للعيان بعكس انتخابات مجلس الأمة لعام ١٩٨٥ والتي أخذت زخماً جماهيرياً واسع النطاق حيث كانت الدواوين الانطلاقة لتلك التجمعات. إلا أن كل هذا لم يثني الحكومة عن عزمها وتم إجراء الانتخابات حيث فاز خمسون نائبا عن عشرين دائرة انتخابية كما صدر أمر أميري بتعيين خمسة وعشرين عضوا في المجلس المذكور بينهم بعض الوزراء.

لقد أوجدت انتخابات المجلس الوطني حالة من الخلل السياسي في المجتمع الكويتي حيث أصبح الخلاف حاداً حول عدم دستورية ذلك إلا أن الأمر لم يكد يستمر حتى بدأت خيوط المؤامرة العراقية على الكويت من خلال افتعال العراق أزمة تجاه الكويت حين أرسل وزير خارجية العراق رسالة إلى الأمين العام للجامعة العربية بتاريخ ١٥/يوليو ١٩٩٠ ضمنها ادعاءات ومزاعم حول سرقة الكويت لبترول حقل الرميلة ومحاولة

الكويت تحطيم الاقتصاد العراقي وغيرها من المزاعم وذلك تمهيداً لشن عدوانه الغاشم، وقد اعتقد نظام العراق أنه يمكنه من استغلال ذلك الانقسام الخطير في المجتمع الكويتي تجاه المجلس الوطني في تمرير خططه العدوانية في احتلال الكويت إلا أن الشعب الكويتي بكل فئاته وتوجهاته قد وقف وبكل شموخ مع حكومته الشرعية منذ اليوم الأول للعدوان العراقي في ٢/ اغسطس ١٩٩٠ حيث رفض جميع الكويتيون الاحتلال العراقي وقاموا بأعمال فدائية بطولية وقد لعبت الدواوين دوراً كبيراً في دعم مقاومة العدوان والاحتلال وهذا ما سوف نتطرق إليه حول دور الديوانية في ظل الاحتلال العراقي.

* * *

دور الديوانية في ظل الاحتلال العراقي

تعد فترة الاحتلال العراقي الغاشم للكويت والتي استمرت مدة سبعة أشهر من الفترات العصيبة في تاريخ المنطقة حيث عانى الشعب الكويتي أشد المعاناة بسبب ما أفرزه ذلك الاحتلال البغيض من ممارسات بشعة لا إنسانية تفوق فيها على أي احتلال عاشته شعوباً أخرى.

لقد وجد من كان في الكويت من أهلها أنفسهم في مواجهة سلطة احتلال غاشمة مرفوضة من كل الكويتيين ولم يكن أمام شعب الكويت بعد لحظة صدمة الاحتلال في ٢ أغسطس ١٩٩٠ واختفاء الدولة الكويتية برموزها البشرية ومؤسساتها المادية إلا أن يقاوموا سلطة الاحتلال من ناحية وأن يديروا شئون مجتمعهم بأنفسهم من ناحية أخرى حيث حلت الأسرة والجمعيات التعاونية والمساجد والديوانيات محلها وأصبحت هي عماد ما يصطلح علماء الاجتماع بتسميته «المجتمع المدني»، ولم يكن هذان القراران وليدا حوار وتخطيط واعيين بل كانا قراران صامتان جماعيان ومع ذلك لم يكونا بالأمر السهل وهنا تجلت عبقرية الشعب الكويتي تحت الاحتلال كما يقول د. سعد الدين إبراهيم في ص ٦٨ من دراسته «الخروج من زقاق التاريخ - دروس الفتنة الكبرى في الخليج» والصادرة عن مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية عام ١٩٩٢، لقد سطر الكويتيون ملحمة غير مسبوقة في التاريخ الحديث وتجلت في فشل سلطات الاحتلال العراقي في العثور على أي شخصية كويتية عامة أو

نصف أو ربع عامة تقبل التعاون معها رغم كل وسائل الترغيب والترهيب التي استخدمتها سلطات الاحتلال العراقية وقد تفوق الشعب الكويتي في هذا الشق على شعوب أكبر وأكثر تقدماً.

لقد كان شكل المقاومة للاحتلال متسقاً مع معطيات الواقع فقد كانت قوات الاحتلال العراقي تعادل أو تزيد عمن بقي من شعب الكويت حوالي ثلثمائة ألف جندي عراقي تسلح بأحدث العتاد مقابل مائتين أو ثلثمائة ألف مدني كويتي عزل من السلاح لذلك كانت المقاومة في معظمها مقاومة مدنية تتمثل في عدم التعاون والمقاطعة والعصيان المدني وكانت المقاومة في أقلها مواجهات أو عمليات عسكرية مسلحة القصد منها إثبات الوجود الوطني الكويتي وإضعاف الروح المعنوية لقوات الاحتلال.

لقد هرع جميع الناس الآمنين ومنذ اليوم الأول للغزو في الثاني من شهر أغسطس عام ١٩٩٠ إلى التجمع عفوياً في المساجد صغاراً وكباراً لأداء الصلاة تقرباً إلى الله حيث ينتقلون بعد كل صلاة إلى الدواوين، ولقد كان لتجمعهم هذا في المساجد ثم الدواوين دور فعال ونشط ومميز في الاسهام على بث روح الصمود والتحدي والثبات في الأرض والتصدي للاحتلال بالوسائل السلمية مما عزز من قدرات الشعب الكويتي في مواجهة المحتل الغاشم وتثبيت العصيان المدني كعنصر أساسي في النضال أقلق مضاجع المحتلين وقد لعبت الديوانية دوراً في ذلك مما عبر عن أصالة الدور التاريخي للديوانية في حياة الشعب الكويتي.

لقد كانت الديوانية بمثابة تنظيم سياسي واجتماعي فمن خلالها ظهر العمل السياسي التنظيمي السري حيث كان رواد الديوانية يقومون

باخفاء عناصر المقاومة الكويتية الذين يلتجأون إلى أحد الدواوين بعد قيامهم بأية عملية إضافة إلى اخفاء السلاح، كما بدأت اللجان التكافلية التي تشكلت في ظل الاحتلال تأخذ دورها وشكلها التنظيمي من خلال الدواوين حيث تم وضع التقسيم الاداري وطريقة عملها السري، فهناك من هو مسؤول عن التمويل المالي وتوزيعه على سكان الحي أو المنطقة والذي كان يرد من قبل الحكومة في الطائف لتعزيز العصيان المدني لدى المواطنين إضافة إلى قيام البعض الآخر بايواء الاجانب وخاصة الغربيين منهم والمحافظة على حياتهم باخفائهم في منازل خاصة بعيدة عن أعين مخابرات العدو المحتل والتي تجّدُ في البحث عنهم لأخذهم رهائن الى العراق لوضعهم في الأماكن الاستراتيجية كدروع بشرية ضد أي عمل عسكري قد يقوم به الحلفاء ضد العراق بهدف شق جبهة دول التحالف التي تشكلت في مواجهة عدوان العراق على دولة الكويت. كما أخذ البعض الآخر يقوم بمهمة توزيع المواد التموينية من خلال التطوع بالعمل في الجمعيات التعاونية والتي أدت دوراً جليلاً في مساعدة الأهالي، إضافة إلى قيام بعض رواد الدواوين من يحملون شهادة الطب بالعمل على خدمة الناس صحياً في بعض المستشفيات وفي مناطقهم بصورة سرية حيث قام الاطباء الكويتيين بدور مشرف في هذا المجال كل في منطقته وتم تدريب بعض المتطوعين على كيفية القيام بالاسعافات الأولية كما تم استخدام بعض السراديب لبعض المنازل كعيادات خاصة من خلال ترتيب ذلك عن طريق اللجان التكافلية ومن تجهيز بعض السيارات (ميكروباص) والتي تبرع بها المواطنين لاستخدامها كسيارات اسعاف بسبب سرقة الجنود العراقيين لسيارات الاسعاف الحكومية كما تم تخزين الادوية والاجهزة الخاصة بالعمليات وتحليل السكر في الدم ومحاليل في الوريد وأدوات

الجراحة والخياطة وعلاجات الحروق وكان التخاطب بأمور الاحتياج للدواء يتم عن طريق الدواوين وبصورة سرية جدا.

هذا وقد قامت بعض الدواوين بمسؤولية ترتيب وتنظيم دروس لطلبة الابتدائي حيث قامت بعض المدرسات من النساء بدور كبير في هذا المجال وتم أخذ الكتب الموجودة في المدارس عند بداية الغزو وتم حفظها في بعض الدواوين.

لقد كان للتعتيم الاعلامي الذي حاول الاحتلال العراقي ممارسته أن أصبحت بعض الدواوين متخصصة في التقاط الاخبار من أجهزة الراديو ومحطة التلفزيون C.N.N وقد تم تحديد اشخاص لهذه المهمة الاعلامية ثم القيام بنشر تلك الاخبار الملتقطة عبر الدواوين ونخص بالذكر على سبيل المثال ديوانية آل معرفي التي تخصصت في التقاط الاخبار وبث المعلومات من داخل الكويت حول ما يجري إلى الحكومة الكويتية في الطائف عن طريق الاتصال بالسويد والبنتاغون كما قامت بتوزيع الأغذية والمال وايواء الأجانب الغربيين.

كما قام بعض أساتذة الجامعة بدورهم الوطني وخاصة ممن لهم إلمام بالشؤون السياسية وذلك من خلال زياراتهم لبعض الدواوين والقيام بشرح وتحليل تطورات الأحداث المتسارعة وبث روح التفاؤل لرفع المعنويات في مجابهة اعلام العدو المحتل إضافة إلى قيام بعض رواد الدواوين بالمرور على مراكز نقاط التفتيش العراقية وإطلاق الاشاعات عن وصول قوات للحلفاء إلى بعض المناطق لاثارة البلبلة والرعب والاحباط في نفوس جنود الاحتلال وخاصة في الايام الأخيرة للاحتلال عندما حدد يوم ١٥ يناير كآخر يوم لتطبيق قرار الامم المتحدة الداعي إلى استخدام الوسائل العسكرية لاجبار المعتدي على الانسحاب.

كما قامت بعض الدواوين بمسؤولية ترتيب زيارات لاهالي الاسرى الكويتيين الموجودين في سجون العراق ولبث روح الصمود ورفع المعنويات للأهالي والأسرى معاً.

لقد أدى فقد الأمن والأمان بسبب الممارسات البشعة لسلطات الاحتلال تجاه الشعب الكويت أن طلبت اللجان الأمنية المنبثقة عن لجان التكافل من المواطنين فتح دواوين اضافة إلى الدواوين المعتادة في مناطقهم وأحيائهم لكي تقوم بدور الحارس الأمني للحي وحتى يمكن من خلال التواجد اليومي في الديوانية من مراقبة الداخلين والخارجين للحي من الغرباء الذين يحاولون القيام بسرقة المنازل غير المأهولة.

لقد كان للتجمع داخل الديوانية أثره على بث روح الصمود والتحدي ورفع المعنويات لدى الأفراد من خلال التشجيع على المرابطة وسماع الأخبار والتحاليل السياسية السارة لمحاربة شعور الاحباط الذي كانت تمارسه أجهزة إعلام العدو المحتل ضد الشعب الكويتي بغرض اضعاف عزيمته وصموده وعصيانه المدني. لقد كانت الديوانية بالفعل هي المكان المناسب لتنمية الوعي السياسي والتخفيف من الضغوط النفسية والمعاناة التي عاشها الانسان الكويتي بسبب القهر والارهاب والتهديد واحتمال الاعتقال والتعذيب من قبل سلطات الاحتلال العراقي، كما كان للديوانية دور أساسي في متابعة أحوال الاسر والافراد لكل منطقة والقيام بمساعدة المحتاجين منهم وفي المحافظة على المنازل التي كان أصحابها خارج البلاد أو الذين تركوا البلاد خلال الغزو بسبب ملاحقات سلطات الاحتلال لهم أو ممن خرج لظروف خاصة به.

في الاشهر الاخيرة من الاحتلال قامت سلطات الاحتلال بالضغط

على الشعب الكويتي من خلال التشديد بعدم منح الوقود للسيارات ممن لا تحمل لوحة أرقام عراقية والطلب منهم بتغيير جنسياتهم الكويتية إلى عراقية كما أصدرت السلطات قراراً بحظر التجول ليلا إضافة إلى منع نقل الموتى بسيارات الاسعاف مما يعني أنه إذا كان لدى أحداً متوفي فإنه لن يستطيع نقله إلى المقبرة بسيارته.

لقد أدت تلك الاجراءات التعسفية إلى صعوبة تنقل الناس فيما بينهم بالزيارات المعتادة للدواوين الاخرى البعيدة عن مناطقهم كما أدى حظر التجول ليلا إلى زيادة عدد رواد الدواوين الصباحية والتي كانت تستمر حتى صلاة العشاء وأصبحت الزيارات بين رواد الدواوين محصورة في مناطقهم أو الحي الواحد بسبب تكثيف نقاط التفتيش إضافة إلى عدم امكانية استخدام السيارات لعدم وجود الوقود لها وان استخدم البعض الدراجة.

إن كل هذا الضغط والتشديد لم يمنع رواد الديوانية من الاتفاق بينهم على اختيار أحدهم بالقيام بتغيير لوحة سيارته لكي يتمكنوا من الحصول على الوقود من أجل مساعدة أهالي الحي أو المنطقة كما تم الترتيب أيضا على قيام أحدهم بمهمة الاتصال لتحويل المبالغ الكويتية إلى دنانير عراقية حين ساوت سلطات العدو بين الدينار الكويتي والدينار العراقي لاجل استخدامها في شراء مايحتاجه الاهالي وقد رتبت الدواوين أمورها بالنسبة لهذه القضايا كمهمة وطنية.

نظراً لنجاح العصيان المدني الذي نفذه الشعب الكويتي حيث لم يتخلف أحد عن ذلك في مواجهة الاحتلال فقد حاول العدو اختراق المجتمع الكويتي من خلال قيام بعض ضباط وجنود العدو بمحاولات

التقرب من الشعب الكويتي وذلك بقيامهم بزيارات إلى الدواوين إلا أن كل هذه المحاولات قد باءت بالفشل بسبب الرفض الشعبي لهم كمحتلين للأرض، وقد حاولت سلطات الاحتلال في محاولة منها لرصد تحركات أفراد الشعب الكويتي نتيجة لقيام الدواوين الكبيرة والمعروفة بتغيير مواعيدها المعتادة إلى تشجيع الأهالي على نصب الخيام فيما بين منازلهم وذلك في بعض المناطق وقد كانت النتيجة أن نصب عند كل مفترق شارع خيمة لأهالي الحي بديلاً للدواوين المعتادة مفتوحة لمدة أربع وعشرون ساعة بنظام التناوب بين الرواد بغرض القيام بحراسة الحي وقد أدت تلك إلى تعزيز الروح المعنوية للمواطنين وذوبان الفوارق الاجتماعية وزيادة التعارف والالفة بين أهالي الحي الواحد وكانت عودة إلى روح الحياة الاجتماعية التي كانت سائدة بين الشعب الكويتي قبل ظهور النفط مما ساعد على تكريس وتمتين الوحدة الوطنية التي تجلت بكل قوة ووضوح والتي حاول المحتل أن يستغل اثارتها لزعزعة الثقة بين افراد الشعب الكويتي إلا أنه لبروز الوعي السياسي لدى الشعب الكويتي لأهداف ومخططات العدو المحتل أثره في احباط جميع تلك المحاولات المكشوفة مما دعى سلطات الاحتلال الى انذار أصحاب دواوين الخيم ومطالبتهم بإزالتها وذلك قبل بدء الحرب الجوية وقد تم حرق بعضها ممن رفض أصحابها إزالتها.

مع اشتداد الحرب الجوية لتحرير الكويت وزيادة القصف الجوي للاهداف العراقية داخل الكويت من قبل طائرات قوات التحالف فقد لجأ الناس إلى حماية أنفسهم والتجمع فيما بينهم حيث تحولت بعض سراديب المنازل المنتقاة مسبقا لاجتماع أهالي الحي الواحد كل خمس أو أربع عائلات مع بعض وذلك حماية لهم من القصف ولرفع الروح المعنوية

فيما بينهم وقد سبق كل هذا أن تم الاتفاق فيما بين كل مجموعة الدواوين في المناطق المتعددة بتبادل أرقام التلفونات للاطمئنان على بعضهم البعض خوفا من أن يصاب أحد أثناء القصف أو قد يؤدي إلى حصرهم داخل السراديب، كما تم تبادل المعلومات المكتوبة حول كيفية الوقاية من التعرض من السلاح الكيماوي في حالة ما إذا استخدمه العدو المحتل تجاه المواطنين وكذلك تم التدرب على كيفية إحكام اغلاق النوافذ بالاشرطة اللاصقة إضافة الى وضع المتاريس على الابواب الزجاجية ونوافذ السراديب لحمايتهم من أية رصاصات طائشة ناتجة من القصف الجوي. كما تم استخدام الملاحق الخلفية للمنازل أيضا كديوانية وذلك للتمويه على جنود الاحتلال.

لقد لعبت الديوانية بلا شك بشكل مباشر أو غير مباشر دورا صادقا في التعبير لمعنى التضامن والتكافل والتراحم والتلاحم لمجتمع أسري واحد تكون للشعب الكويتي المسلم والأعزل في مواجهة أعتى احتلال مر على شعوب العالم لقد كان احتلالاً دموياً وبشعاً في ممارساته وانتهاكاته بكل المعايير الانسانية والاخلاقية حيث مارس ضباط وجنود الاحتلال أرذل وأحط الأساليب وحشية ضد الرجال المسنين والنساء الحوامل والاطفال الابرياء والرضع في الحاضنات وسوف تمر سنوات طويلة قبل أن تضمد الجروح العميقة الغائرة في النفس الكويتية نتيجة لذلك الاحتلال الوحشي الهمجي.

* * *

كلمة أخيرة

للديوانية تأثيرها الاجتماعي داخل الأسرة الكويتية حيث نرى أن هناك الكثير من الرواد يقومون بنقل ما يدور فيها من نقاشات وحوارات إلى داخل بيوتهم مما ساهم بطريق غير مباشر في نشر الثقافة العامة وازدياد نمو الوعي السياسي والاجتماعي لدى المرأة الكويتية والذي أدى إلى مشاركتها في الرأي حول مجمل القضايا المثارة داخل الدواوين أو خارجها وذلك من خلال النشر في الصحف على شكل مقالات أو من خلال عقد الندوات في الجمعيات النسائية أو في مجالسها الخاصة. ولقد تبلور ذلك الدور النسائي بصورة ملحوظة في انتخابات مجلس ١٩٨٥ فلأول مرة تبرز مساهمة المرأة الكويتية في المسيرة الديمقراطية وذلك من خلال تأييدها المعنوي لهذا المرشح أو ذاك وفي محاولتها التأثير على لازواج والابناء والآباء.

ونظرا لاهتمام المرأة الكويتية ومتابعتها لما يدور في داخل الدواوين أو في المقار الانتخابية من ندوات ومناقشات اثناء تلك الفترة قد أدى بالكثير من المرشحين في أن يضمن برنامجه الانتخابي المطالبة بحقوق المرأة السياسية وذلك نظرا لما تمثله من ثقل اجتماعي وسياسي مؤثر في حياة المجتمع الكويتي فهي تمثل نصف المجتمع.

لقد أسهمت الدواوين بكونها مجالس الرجال في ابتعاد الكثير من

الشباب من التسكع في الطرقات، ولهذا نجد الكثير من الامهات والزوجات يشجعون أزواجهم أو ابنائهم واخوانهم على ارتياد الدواوين لما لها من مكانة اجتماعية وسمعة مشرفة.

أن قيام الاسرة الكويتية قديما وحديثا بغرس ارتياد الدواوين في نفوس افرادها قد عمقت هذا العرف في وجدانهم مما ساعد على ديمومة واستمرار الدواوين في الكويت.

ومن هنا فإن الفترات القادمة، إذا لم يتم فيها تغيير قانون الانتخاب الحالي، ستشهد مزيدا من تأثير الدواوين على القرار السياسي الذي قد يتخذه النائب الممثل لدائرته الانتخابية مما سيؤدي إلى تعزيز أكبر وعلى تأكيد طابع الضغط السياسي والاجتماعي لدور الدواوين.

ولا شك أن الحكومة تعلم ما لتأثير الدواوين على العملية الديمقراطية وفي الموقف السياسي او الاجتماعي الذي قد يتخذه النائب وعليه نرى أن هناك الكثير من الوزراء إن لم يكن جلهم لديهم دواوينهم والتي يستقبلون فيها الناس حيث يمكن من خلالها لهم من التعرف عن كثب على رأي المواطن العادي وردود فعله تجاه مجمل المشاكل والقضايا. كما أن قيامهم بزيارة الدواوين الاخرى كواجب اجتماعي فإنها أيضا تعتبر فرصة مناسبة لتوضيح بعض التساؤلات التي يطرحها النواب في البرلمان بشأن سياسة الحكومة وبرامجها حيث تبرز في الدواوين كما سبق القول سمة النقاش العفوي بعيد عن الرسميات وما تفرضه من قيود.

لقد كان من تأثير وتأصل مفهوم «الديوانية» كنظام اجتماعي متغلغل من عرف وعادات هذا المجتمع لا يمكن الاستغناء عنه أن حاول

البعض من المواطنين في نقل ذلك التراث إلى الخارج وذلك من خلال افتتاح بعض الشقق «كديوانيات خاصة» بهم خصوصا في مناطق الاصطياف والتي تغص باعداد كبيرة من الكويتيين السواح الذين يقضون اجازاتهم فيها حيث تثار في تلك «الدواوين السياحية» مجمل القضايا العامة.

هذا ولابد من أن نشير إلى الزيارات التي يقوم بها أمير البلاد وولي العهد لبعض الدواوين خاصة في شهر رمضان والعيدين كواجب اجتماعي. فهذه الزيارات هي تقليد وعرف كويتي يمارسه النظام السياسي منذ نشأة هذا البلد مما استقر في وجدان هذا المجتمع، وهو دليل آخر يؤكد على تأصل مفهوم «الديوانية» وفي مدى تأثيرها الاجتماعي والسياسي على الوضع العام لمجتمعنا الكويتي.

* * *

الملاحق

أمر أميري بحل مجلس الأمة

فقد شاءت إرادة العلي القدير أن نحمل المسؤولية عن هذا الوطن العزيز، عاهدنا الله وعاهدنا المواطنين أن نعمل على حفظ الكويت من كل سوء.

ولقد تعرضت البلاد لمحن متعددة وظروف قاسية لم يسبق أن مرت بمثلها مجتمعة من قبل. فتعرض أمنها إلى مؤامرات خارجية شرسة هددت الارواح وكادت أن تدمر ثروات هذا الوطن ومصدر رزقه. وكادت نيران الحرب المستعرة بين جارتيها المسلمتين أن تصل إلى حدودها، وواجهت أزمة اقتصادية شدية، وبدلا من أن تتضافر الجهود وتتعاون كل الاطراف لاحتواء هذه الازمات تفرقت الكلمة وانقسم الرأي وظهرت تكتلات وأحزاب أدت إلى تمزيق الوحدة الوطنية وتعطيل الاعمال حتى تعذر على مجلس الوزراء الاستمرار في مهمته.

ولما كانت الازمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد لن ينقذها منها إلا عمل حاسم وجاد، ولما كانت المؤامرات الاجرامية التي يتعرض لها الوطن لن يوقفها إلا اليقظة التامة والاستعداد الكامل والوحدة الوطنية الشاملة.

ولما كانت ظروف المنطقة تتميز بالحرج وتحيطها ملابسات دقيقة وخطرة، ولما كان استمرار الوضع على ما هو عليه سيعرض الكويت إلى ما خشيناه ونخشاه من نتائج غير محمودة.

ولما كانت الحرية والشورى نبت أصيل نما وازدهر منذ نشأت الكويت وكانت الكويت هي الاصل وهي الهدف وهي الباقية أما ما عداها فهو زائل ومتغير وفقا لحاجاتها ومصالحها، فإن استمرار الحياة

النيابية بهذه الروح وفي هذه الظروف يعرض الوحدة الوطنية لانقسام محقق ويلحق بمصالح البلاد العليا خطرا داهما، لذلك رأينا حرصا على سلامة واستقرار الكويت أن نوقف أعمال مجلس الأمة.

مادة أولى

يحل مجلس الأمة، ويوقف العمل بأحكام المواد ٥٦ فقرة ٣ و١٠٧ و١٧٤ و١٨١ من الدستور الصادر في ١١ من نوفمبر ١٩٦٢.

مادة ثانية

يتولى الامير ومجلس الوزراء الاختصاصات المخولة لمجلس الامة بموجب الدستور.

مادة ثالثة

تصدر القوانين بمراسيم أميرية، ويجوز عند الضرورة إصدارها بأوامر أميرية.

مادة رابعة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا الامر ويعمل به من تاريخ صدور وينشر في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت

جابر الاحمد

صدر بقصر السيف في ٢٧ شوال ١٤٠٦هـ

الموافق ٣ يوليو ١٩٨٦م

أمر أميري بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٨٦
بتعديل بعض أحكام قانون المطبوعات الصادر
به القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦١

بعد الاطلاع على الامر الاميري الصادر بتاريخ ٢٧ شوال ١٤٠٦هـ الموافق ٣ يوليو ١٩٨٦م.

وعلى المادتين ٣٦ و٣٧ من الدستور.

اصدرنا الأمر الأميري بالقانون الآتي نصه:

مادة أولى

يستبدل بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦١ النص الآتي:

«يجوز بقرار من مجلس الوزراء تعطيل الجريد لمد تجاوز سنتين أو الغاء ترخيصها إذا تبين أنها تخدم مصالح دولة أو هيئة أجنبية أو أن ما تنشره يتعارض مع المصلحة الوطنية أو إذا ثبت أنها حصلت من أية دولة أو جهة أخرى على معونة أو مساعدة أو فائدة في أية صورة ولأي سبب بغير إذن من زارة الاعلام.

كما يجوز لوزير الاعلام عند الضرورة، وقف الجريد عن الصدور لمد لا تزيد على ثلاث أشهر».

مادة ثانية

تضاف إلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦١ باصدار قانون المطبوعات والنشر المواد الآتية :

مادة ٤ مكررا

لا يجوز لأية مطبعة أن تقوم بإصدار أية مطبوعات بغير ترخيص مسبق من وزارة الاعلام وذلك عدا المطبوعات الدورية والحكومية وذات الصفة التجارية .

مادة ٢٧ مكررا

يحظر نشر أي إعلان أو بيان غير تجاري صادر عن هيئة أو جماعة أو مجموعة من الاشخاص أو من أية دولة أو هيئة أجنبية بغير موافقة مسبقة من وزارة الاعلام .

مادة ٣٥ مكررا

يجوز لوزير الاعلام أن يخضع المطبوعات الدورية للرقابة المسبقة على النشر .

ويحظر نشر ما أمرت الجهة القائمة على الرقابة بمنع نشره .

مادة ٣٥ مكرر أ :

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاثة سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المواد ٤ مكررا ، و٢٧ مكررا و٣٥ مكررا .

ويجوز للجهة القائمة على الرقابة أن تأمر بضبط ما يصدر من مطبوعات بغير ترخيص.

مادة ٣٥ مكرر ب:

لمفتشي وزارة الاعلام أن يدخلوا دور الطباعة والنشر والجرائد ومحلات بيع المطبوعات لمراقبة تنفيذ هذا القانون وضبط ما يقع مخالفا لأحكامه.

مادة ثالثة

تلغى المادة ٣٢.

مادة رابعة

على رئيس مجلس الوزراء وعلى الوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت
جابر الأحمد

صدر بقصر السيف في ٢٧ شوال ١٤٠٦هـ
الموافق ٣ يوليو ١٩٨٦م

وزارة الاعلام
قرار وزير الاعلام
رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٨٦

وزير الاعلام

بعد الاطلاع على قانون المطبوعات والنشر رقم ٣ لسنة ١٩٦١ المعدل بالامر لاميري بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٨٦ ،

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة ،

قرر

مادة (١)

تخضع جميع المطبوعات الدورية للرقابة المسبقة على النشر .

مادة (٢)

على جميع أجهزة الوزارة تنفيذ هذا القرار ويعمل به اعتبارا من اليوم .

مادة (٣)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

وزير الاعلام

الكويت في : ٢٧ شوال ١٤٠٦هـ

الموافق : ٣ يوليو ١٩٨٦م

وبعد أن هذا الكتاب محاولة من الكاتب لكي يوضح الدور الذي لعبته الدواوين وما تزال على مستوى مجتمعنا ومن ثم تأثيرها على هذا المجتمع.

وأنني إذ أشكر كل من شجعني وساعدني في هذا المجال وأكون في غاية الامتنان لكل من يبعث عن أي ملحوظة لديه حتى أضيفها للطبعة الثالثة من هذا الكتاب بإذن الله.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تمهيد	١١
المدخل	١٥
الأصل اللغوي والتاريخي	١٧
مفهوم الديوانية الكويتية	١٩

الفصل الأول:

الديوانية والمجتمع الكويتي قديما	٢١
المجتمع الكويتي ما قبل النفط	٢٣
دور الدواوين في الحركة الفكرية والثقافية	٣٨
تأثير الدواوين على قيام المجالس التشريعية	٤٢

الفصل الثاني:

الديوانية والنظام البرلماني الحالي	٤٩
التطور العمراني وأثره على الديوانيات	٥١
مقدمات العهد الدستوري	٦٠

العهد الدستوري ٦٣
حل مجلس الأمة ١٩٨٥ ..... ٧٨
دور الديوانية في ظل الاحتلال ٨٩
كلمة أخيرة ٩٨
الملاحق ١٠١

المصادر

١ ــ دائرة المعارف الاسلامية ـ المجلد ٩.

٢ ــ حوار في مجتمع صغير ـ عبدالله زكريا الانصاري ـ الطبعة الأولى ١٩٨٣.

٣ ــ تاريخ العلم الكويتي ـ حمد محمد السعيدان ـ الطبعة الأولى ١٩٨٥.

٤ ــ دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي ١٩١٣/١٩٦١ ـ د. بدر الدين عباس الخصوصي ١٩٧٢ ـ الكويت.

٥ ــ الالعاب الشعبية الكويتية ـ الجزء الأول ـ سيف مرزوق الشملان.

٦ ــ من هنا بدأت الكويت ـ عبدالله الحاتم ـ الطبعة الثانية ـ ١٩٨٠ ـ الكويت.

٧ ــ القضية العربية في الشعر الكويتي ـ خلفية الوقيان ـ الطبعة الأولى ١٩٧٧.

٨ ــ الطليعة ومعرك الديمقراطية ـ سامي المنيس ـ الطبعة الأولى ١٩٨٤.

٩ ــ نصف عام من الحكم النيابي في الكويت ـ خالد سليمان العدساني ـ الطبعة الثانية ١٩٧٨.

١٠ ــ الضوابط الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على السكن بالكويت ـ د. وليد المنيس مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ العدد (٤٢) السنة ١١ ـ تاريخ ابريل ١٩٨٥.

١١ ــ تجربة الديمقراطية والمجتمع الكويتي ـ د. أحمد البغدادي ـ مجلة الباحث السنة السابعة العدد الثاني (٣٨) ـ حزيران ١٩٨٥ ـ باريس.

١٢ ــ دراسة حول الاثار المترتبة على تغيير الدوائر الانتخابية ـ د. جاسم كرم جريدة الوطن تاريخ ١٩٨٤/١٢/٨.

١٣ ــ الرأي العام طبيعته وتكوينه ودوره في السياسة العامة د. أحمد بدر الطبعة الثانية ١٩٨٢.

١٤ ــ ملحق جريدة الرأي العام ـ العدد (٨٠٠٠) ـ تاريخ ٢٣/ فبراير/ ١٩٨٦.

١٥ ــ «حركة ١٩٣٨ الاصلاحية في الكويت والبحرين ودبي» د. محمد الرميحي مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ العدد الرابع.

١٦ ــ الخروج من زقاق التاريخ ـ دروس الفتنة الكبرى في الخليج د. سعد الدين إبراهيم، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية ٨١٩٩٢

١٧ ــ الديوانية من خلال أحكام الدستور ونصوص قانون الاجتماعات العامة والتجمعات وظروف البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية، د. عثمان عبدالملك الصالح ـ دراسة غير منشورة.

حقوق الطبعة محفوظة للمؤلف

ص. ب ١٣٠٣١ ـ كيفان
الكويت ـ كيفان 71951

الطبعة الثانية
١٩٩٢

السيـــرة الذاتيـــــة

السفيـر/ خالد محمد سليمان المغامس

- حاصـل على ليسـانس الحقوق والشـريعة الإسـلامية عام 1975 من جامعة الكويت.
- عمل مبعوثاً دبلوماسـياً في جمهورية الصـين الشـعبية خلال الفترة (1977-1980)، و في إيطاليا خلال الفترة (1980-1984).
- نائب مدير مكتب وكيل وزارة الخارجية (نائب وزير الخارجية) خلال الفترة (1985-1999)
- مديراً لمكتب وزير الدولة للشـئون الخارجية (مسـاعد وزير الخارجية) خلال الفترة من (يونيو 1999- 2 أغسطس 2002)
- مديراً لإدارة المتابعة والتنسيق (مساعد وزير الخارجية) خلال الفترة من (2002- اغسطس 2014)
- رئيس اللجنة المعنية بإعداد التقرير الوطني الأول لدولة الكويت لآلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان مايو/2010.
- رئيس اللجنة المعنية بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب.
- رئيس اللجنة الدائمة للخطة الخمسية لبرنامج عمل الحكومة الخاصة بوزارة الخارجية.
- عضو اللجنة الوطنية العليا لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب (برئاسة رئيس البنك المركزي) ممثلاً عن وزارة الخارجية (أغسطس 2014).
- عضو وفد دولة الكويت في اجتماعات اللجنة الثلاثية والفنية الخاصة بقضية الأسرى الكويتيين في جمهورية العراق ممثلاً عن وزارة الخارجية حتى أغسطس 2014.
- تنظيم والإشراف على العمل الخيري خارج دولة الكويت خلال الفترة 2012_ 2014 (قرار مجلس الوزراء 867/ ثالثا الصـادر في اجتماعه رقم 2001/36 المنعقد بتاريخ 2001/10/7 بشـأن تنظيم نشاط العمل الخيري بالبلاد)
- مستشاراً بمكتب معالي النائب الأول لرئيـس مجلـس الوزراء ووزيـر الخارجيـة خـلال الفتـرة2 /أغسطس 2014 حتى 2 /أغسطس 2016)
- عضو لجنة الرأي والمشورة بوزارة الخارجية خلال الفترة (2016- 2018)
- عضو مجلس إدارة مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية سابقاً.
- عضو مجلس إدارة الديوان الوطني لحقوق الإنسان خلال الفترة (سبتمبر 2018- يوليو 2024)
- رئيس اللجنة الدائمة للحقوق المدنية والسياسية في الديوان الوطني لحقوق الإنسان خلال الفترة (سبتمبر 2018- يوليو 2024)
- شـارك في العديد من اجتماعات القمم والمؤتمرات الوزارية العربية، والخليجية، والإسـلامية، والدولية.
- له مؤلفات سياسية واجتماعية، بالإضافة إلى المشاركة في الكتابة بالصحف المحلية.